المقدِّمة

الإهمال وما يرادفه من مصطلحات:

استخدم النحويون مصطلح الإهمال بكثرة في حديثهم عن العامل الذي يمنع من العمل الذي ثبت له بالاستقراء عند جمهورهم وهو متقدم على معموله من مفرد أو جملة لسبب ما، كإهمال الأفعال: كان، وليس، وقلّما، وكثرما، وطالما، وحبّذا، وكإهمال الأسماء التي تعمل عمل الفعل كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وغيرهما من المشتقات. وكإهمال بعض الحروف العاملة كـ(أَنْ) المصدرية، و(إذن) الناصبتين للفعل المضارع، وكـ(لم)، و(إنْ) الشرطية الجازمتين له، وكإِنَّ وأخواتها المشبّهات بالفعل، و(ما) وأخواتها المشبّهات بـ (ليس) وغير ذلك.

وهناك مصطلحات استخدمها النحويون مرادفة لمصطلح الإهمال في المعنى، كإبطال العمل[1]، ومنع العمل[2]، والكفّ عن العمل[3]، والعَزْل[4]، وكلّها خاصّة باتصال (ما) الكافّة ببعض عوامل الرفع أو النصب أو الجر.

ومنها الإلغاء، وهو إبطال العمل في اللفظ والمحل[5]. واختُصّ بأفعال القلوب المتصرّفة (ظنّ وأخواتها) حين تتوسط بين معموليها أو تتأخر عنهما، وبأعلمَ وأرى الناصبتين لثلاثة مفاعيل عند الجمهور. واختصّ كذلك بـ (إذَنْ) الناصبة للفعل المضارع حين تفقد شرطاً من شروط إعمالها.

---

(1) التبصرة والتذكرة للصيمري 214/1.

(2) اللسان لابن منظور 244/1 (إنن).

(3) شرح ابن عقيل على الألفية 342/1.

(4) المفصل، للزمخشري 292 ، وشرح الرضي على الكافية 852/1. 853.

(5) شرح قطر القطر لابن هشام الأنصاري 173 ، وانظر : شرح ابن عقيل على الألفية 395/1 .

ورأيت أن استخدم مصطلح الإهمال في هذا البحث؛ لأنّه هو المعنى اللغوي الدقيق الذي يناسب إهمال الاسم العامل.

علة إهمال الاسم العامل في النحو العربي:

فمن الأصول النحوية التي وضعها العلماء للعامل في النحو أنَّ الأصل في الأسماء أن لا تعمل، ذلك أنّ المعاني التي تفيدها الأسماء من مواقعها في التركيب تكتسبها من العوامل الداخلة عليها من أفعال وحروف ، فهي التي تحدّد حركات الإعراب الدّالة على تلك المعاني.

وقد أشار النحويون إلى هذا الأصل فقال أبو البركات الأنباري (ت:577هـ) في معرض حديثه عن العامل في المبتدأ والخبر: (وأمَّا ها هنا [يقصد في المبتدأ أو الخبر] فلا خلاف أنّ المبتدأ والخبر نحو (زيدٌ أخوك) اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل)[1].

ويقول ابن يعيش (ت 643هـ) رادّاً رأي كثير من البصريين في أنَّ العامل في خبر المبتدأ الرفع هو الابتداء والمبتدأ جميعاً: (ولا ينفكّ من ضعف، وذلك من قبل أن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له)[2].

ويقول ابن عصفور (ت 669هـ) : (العمل أصلٌ في الأفعال فرع في الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا ، فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله)[3].

(1) الإنصاف 48/1 .

(2) شرح المفصل لابن يعيش 85/1 .

(3) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 3/2 .

وأجاب ابن أبي الربيع (ت 688هـ) عن الموجب لعمل الاسم في معرض حديثه عن إعمال الصفة المشبّهة باسم الفاعل بقوله : (اعلم أنّ القياس في حَسَنٍ ألاّ يعمل : لا يرفع ولا ينصب ، لأنّه اسم وأصل الأسماء ألاّ ترفع ولا تنصب ، ولا تجد اسماً يرفع وينصب إلاّ بالحمل على الفعل)[1].

الهدف من البحث:

ومع استقراء أساليب اللغة وتراكيبها أثبت العلماء وجود ضرب من الأسماء عامل عمل الفعل لزوماً وتعدية لوجود مشابهة بينها وبينه.

وهذه الأسماء من القلة بمكان تعمل عمل الفعل بشروط ، فإذا اختلّ أحدها عادت إلى أصلها وأهملت . وسأقوم بجمع ما جاء من الأسماء العاملة في الأصل، ثم ذكر العلماء إهمالها في بعض المواضع لعلة من العلل ودراستها في نهج قائم على أساس من المعنى ، حيث تجمع في ترابط وتناسب ممّا يسهّل فهمها، بالإضافة إلى دراستها من ناحية نحوية ، وبيان العلل التي تؤدي إلى إهمالها وفقاً للقواعد التي وضعها العلماء، وردّ هذه القواعد إلى أصولها، وبيان آراء العلماء فيها، واختيار ما يناسب طبيعة اللغة.

الأسماء العاملة عمل الفعل وعلة إهمالها:

وتبيّن بالبحث من تلك الأسماء:

أوّلاً : المبتدأ الوصف المعتمد على استفهام أو نفي:

(1) البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع 1074/2 .

المبتدأ في اللغة العربية قسمان : مبتدأ ذو خبر تحصل به الفائدة وهذا لا يخصّ موضوع البحث، ومبتدأ لا خبر له في اللفظ ، وله مرفوع يحصل بذكره من الفائدة ما يحصل بذكر الخبر، ويستغنى به عن الخبر، نحو : أقائمٌ الزيدان ؟ وما قائمٌ الزيدان.

وعلة استغنائه عن الخبر وضّحها ابن مالك (ت 672هـ) بقوله: (وبيّنت أن سبب استغنائه عن الخبر شدة شبهه بالفعل، لأنّ قولك : أضاربٌ الزيدان ؟ بمنزلة : أيضرب الزيدان ؟ فكما لا يفتقر : أيضربُ الزيدان ؟، إلى مزيد من تمام الجملة ،كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته . ولأنّ المطلوب من الخبر إنّما هو تمام الفائدة بوجود مسند ومسند إليه ، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه ، فلم يحتج إلى خبر لا في اللفظ ولا في التقدير)[1].

ويرى جمهور البصريين[2] أنّ هذا القسم لا يكون رافعاً ما بعده إلاّ إذا توافرت له الشروط التالية:

الأول: أن يكون وصفاً مشتقاً سابقاً لمرفوعه ،كاسم الفاعل ، نحو: أقائمٌ الزيدان؟ وكاسم المفعول ، نحو : أمضروبٌ الكسولانِ ؟ أو ما جرى مجراهما باطّراد ، نحو : أقرشيٌّ الزيدان ؟

الثاني: أن يسبق الوصف باستفهام ، نحو : أقائم الزيدان ؟ أو بنفي، نحو: ما قائم الزيدان.

وعلّل ابن يعيش وجوب الاعتماد عليها بقوله : (... وذلك من قبل أنّ هذه الأماكن للأفعال والأسماء فيها في تقدير الأفعال ... وأمّا الاستفهام فهو في موضع الأفعال ؛ لأنّك إنّما تسأل عمَّا

(1) شرح التسهيل لابن مالك 272/1 .

(2) انظر : الكتاب لسيبويه 127/2 ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 142/1، وتوضيح المقاصد للمرادي 471/1 ، وشرح ابن عقيل على الألفية 178/1، وشرح شذور الذهب للجوجري 355/1 ، والتصريح على التوضيح للأزهري 157/1، وشرح الحدود النحوية للفاكهي 340.

تشكُّ فيه وأنت إذا قلت: أزيدٌ قائمٌ ؟ فإنّما تشكُّ في قيام زيد لا في ذاته ، لأنَّ ذاته معلومة معروفة. وكذلك النفي إنّما يكون للأفعال)[1].

فعلة وجوب الاعتماد على الاستفهام أو النفي هي شدة شبه الوصف بالفعل، فلا يحسن إعماله عمل الفعل حتى يعتمد على ما يقربه من الفعل وهو الاستفهام أو النفي، فهو في المعنى كالفعل ويقصد به ما يقصد بالفعل ، يدلّ على ذلك أنّه يمنع ممّا يمنع منه الفعل فلا يُخبر عنه، ولا يصغّر، ولا يوصف قبل الإعمال، ولا يعرّف بلام التعريف ، ولا يثنى ولا يجمع[2].

الثالث: أن يرفع ظاهراً ، نحو : أقائمٌ الزيدان ؟ ونحو : الزيدان أقائمٌ هما ؟.

الرابع: أن يتم الكلام بالمرفوع فتحصل بذكره الفائدة فيدلّ مع الوصف على جملة مفيدة يحسن السكوت عليها ، شأنه في ذلك شأن المبتدأ ذي الخبر ويضاف إلى تلك الشروط أن يكون الوصف مفرداً ، وما بعده مثنى أو مجموعاً وعلته أنّ الوصف في مثل هذا لا يجو فيه إلاّ هذا التوجيه، ولا يجوز أن يجعل خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً لعدم المطابقة ، فلمّا لم يطابقه علم أنّه لم يتحمل ضميره بل أسند غليه إسناد الفعل إلى الفاعل[3].

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش 79/6 ، وانظر : شرح ابن الناظم على الألفية 105 .

(2) انظر : شرح الرضي على الكافية 251/1 ، وشرح شذور الذهب للجوجري 357/1 ، والهمع للسيوطي 94/1.

(3) شرح ابن الناظم على الألفية 107.

أما إذا طابق الوصف ما بعده في التثنية أو الجمع أعرب خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ له، لأنّ للمطابقة تشعر بتحمل الضمير، وذلك يمنع كونه مبتدأ . انظر : اللباب للاسفرائيني 63، وشرح ابن الناظم على الألفية 107 ، وأوضح للمسالك 137/1 ، وشرح ابن عقيل على الألفية 186/1.

ويجوز أن يعرب الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً أغنى عن الخبر على لغة (أكلوني البراغيث) . انظر : شرح الرضي على الكافية 251/1 ، والهمع : 94/1 . وإذا طابقه في الإفراد ، نحو : أقائمٌ زيدٌ ؟ جاز فيه الوجهان . انظر : شرح ابن =

فإذا توافرت هذه الشروط مجتمعة تعيّن أن يرفع الوصف الاسم الظاهر بعده إمّا فاعلاً له: نحو : أقائمٌ الزيدان ؟ وإمّا نائب فاعل ، نحو أمضروبٌ الكسولان؟ ونحو : أمكرَمٌ المجدّون ؟

ومن الشواهد على إعماله قول الشاعر:

أقاطنٌ قومُ سلمى أمْ نوَوْا ظعَنا إن يظعنُوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قطَنا[1]

فرفع الوصف (قاطن) الاسم الظاهر بعده (قوم) فاعلاً له لتوافر الشروط.

وقول الآخر:

خليليّ ، ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على مَنْ أقاطعُ[2].

فرفع الوصف المشتق (واف) الضمير الظاهر (أنتما) فاعلاً له لتوافر الشروط.

علة إهمال المبتدأ الوصف المعتمد على استفهام أو نفي:

يهمل المبتدأ الوصف عند جمهور البصريين من عمل الرفع في الاسم الظاهر بعده إذا فقد شرط الاعتماد.

وجعل الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) ، ووافقه سيبويه (ت 180هـ) الإعمال قبيحاً في الكلام دون منعه. يقول سيبويه موضحاً: (وزعم الخليل. رحمه الله. أنّه يستقبح أن

=

الناظم على الألفية 107، وشرح ابن عقيل على الألفية 186/1 ، وحاشية الصبان على الأشموني 201/1. هذا عند البصريين . أما الكوفيون فأوجبوا في الوصف الابتداء . انظر : المغني 286/2.

(1) لا يعرف قائله. وهو من شواهد : شرح التسهيل لابن مالك 269/1 ، وشرح ابن الناظم على الألفية 106، وأوضح المسالك لابن هشام 134/1 ، وشرح الأشموني على الألفية 178/1 ، والتصريح 157/1 .

(2) لا يعرف قائله . وهو من شواهد : شرح التسهيل لابن مالك 269/1 ، والمغني لابن هشام 286/2 .

يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنيّاً على المبتدأ)[1]. ووافقهما ابن السرّاج (ت 316هـ) فأجاز الإعمال على قبحه[2]. ويرى ابن مالك أنّه يجوز وجعله قليلاً[3]. وكذا بدر الدين بن مالك (ت 686هـ) أجازه على قبحه[4]، وجعله الأشموني (ت 929هـ) قليلاً جداً[5].

وخالف الكوفيون والأخفش (ت 215هـ) في هذا الشرط[6] فأجازوا دون ضعف أن يعمل الوصف في الاسم الظاهر بعده دون أن يعتمد على شيء ، ويُوحّد الوصف لأنّه قد جرى مجرى الفعل المقدم ، فيقال : قائمٌ زيدٌ، وقائمٌ الزيدان، وقائمٌ الزيدونَ.

واستدل الأخفش على جواز ذلك بقراءة الآية في قوله تعالى: (وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا) الإنسان: 14، برفع (دانيةٌ) عل الابتداء، وإعراب (ظلالُها) فاعلاً له سدّ مسدّ الخبر[7]، وقوله تعالى (عليهم) متعلق بالمبتدأ . فرفع المبتدأ الوصف فعالاً اسماً ظاهراً دون أن يعتمد على استفهام أو نفي.

وخرّجها غيره على أنّ (دانيةٌ) بالرفع خبر مقدم، و(ظلالُها) مبتدأ مؤخر[8].

ومن الشعر قول الشاعر:

---

(1) الكتاب 127/2 .

(2) الأصول : 60/1 .

(3) شرح عمدة الحافظ 156/1. 157.

(4) شرحه على الألفية 106.

(5) شرحه على الألفية 181/1.

(6) انظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك 143/1 ، وشرح الرضي على الكافية 251/1 ، والبسيط 583/1 ، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام 133 ، وشرح شذور الذهب للجوجري 357/1 ، والتصريح 157/1.

(7) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري 482/2 ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري 1259/2 ، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 396/8 ، ونسب هذه القراءة إلى أبي حيوة .

(8) انظر التبيان 1259/2 ، والبحر 396/8 .

خبيرٌ بنو لِهْبٍ، فلا تكُ ملغياً مقالةَ لهبيٍّ إذا الطّيرُ مَرَّتِ[1]

فرفع المبتدأ الوصف (خبيرٌ) الاسم الظاهر بعده فاعلاً له دون شرط الاعتماد عند الكوفيين والأخفش .

وأعرب جمهور البصريين الوصف خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ مؤخراً. وعلّلوا جواز الإخبار بالمفرد عن الجمع لكون الخبر على صيغة (فعيل) وهو ممّا يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، لكونه على زنة المصدر، والمصدر يخبر به عمّا ذكر.

والشائع رأي جمهور البصريين لأمرين:

الأول : أنّ سماع إعماله معتمداً أكثر من سماع إعماله غير معتمد.

والثاني : أنّ الاعتماد على الاستفهام أو النفي يقرّبه من شبه الفعل، وهي العلة التي من أجلها عمل المبتدأ الوصف عمل الفعل .

أمّا سائر الشروط التي اشترطها جمهور البصريين فإنّها لا تمنع الوصف من العمل إذا فُقدت ، ولكنّها تمنعه من أن يعرب مبتدأ وذلك إذا لم يتم الكلام بالمرفوع ، نحو : أقائمٌ أبواه زيدٌ ؟ فلا يعرب (قائمٌ) مبتدأ ، لأنّه لم يستغنِ بفاعله عمّا بعده في حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد ، فيتعيّن كون الوصف خبراً مقدّماً ، و(أبواه) فاعله ، و(زيد) مبتدأ مؤخراً[2].

(1) نسب إلى رجل من طيء ، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية 143/1 ، وشرح ابن الناظم على الألفية 106 ، وأوضح المسالك 136/1 ، وشرح ابن عقيل على الألفية 183/1، وشرح الأشموني على الألفية 181/1، والتصريح 157/1 ، والهمع 94/1. وشرحه الشنقيطي في الدرر اللوامع 7/2 .

(2) انظر : أوضح المسالك 133/1 ، وشرح الأشموني 177/1 ، والتصريح 157/1.

وكذا لا يجوز إعراب الوصف مبتدأ إذا كان مرفوعه ضميراً مستتراً، نحو: ما زيدٌ قائمٌ ولا قاعدٌ . فلا يعرب (قاعد) ، مبتدأً ، وفاعله الضمير المستتر، لأنّه ليس بمنفصل[1].

ثانياً: المصدر:

وهو الاسم الدال على الحدث المجرد من غير ارتباط بزمان أو بمكان أو بذات أو بعلمية، ومدلوله الحقيقي أمر معنوي محض يدل على اللفظ المعروف، وهو جار عل فعله فلابدّ من ناحية اللفظ أن يشتمل على جميع الحروف الأصلية والزائدة في فعله لفظاً نحو: ضربَ ضرباً، وأكلَ أكلاً، أو تقديراً، نحو قاتلَ قتالاً، وقد يزيد عنها، نحو: أكرمَ إكراماً، وقد ينقص عنها بتعويض نحو: وعد عِدّةً [2]. والمصدر العامل قسمان : أحدهما : ما يكون بدلاً من اللفظ بفعله فيعمل عمله، نحو: إكراماً الضيفَ . وهذا رأي كثير من النحويين ، والذي عليه المحقّقون أنّ ما بعده منصوب بالفعل الناصب للمصدر ، وتقديره : أكرمْ إكراماً الضّيفَ، لأنّه إنّما يحلّ محلّه الفعل دون (أنْ) و(ما)[3].

والآخر: ما ليس كذلك وهو المقصود بهذا البحث. ويعمل عمل الفعل بشروط[4] منها ما هو وجوديّ وهو أن يكون صالحاً لأن يحلّ محلّه فعل مع حرف مصدري بشرط أن يقصد به قصد فعله من الحدث والنسبة . فيقدر بـ (أنْ والفعل) إذا كان ماضياً ، نحو : أعجبني إكرامُ محمدٍ

(1) شرح ابن عقيل على الألفية 178/1.

(2) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري 260، واللّمحة في شرح الملحة للصايغ 347/1، وشرح الحدود النحوية للفاكهي 330، وضياء السالك لمحمد عبد العزيز النجار 3/3.

(3) انظر : شرح المفصل لابن يعيش 59/6 ، وشرح قطر الندى 260 .

(4) انظرها في : شرح المفصل لابن يعيش 59/6 ، وشرح التسهيل لابن مالك 110/3، وشرح ابن الناظم على الألفية 416 ، واللمحة 357/1 ، وشرح القطر 265 ، وشرح الأشموني 201/2 ، والتصريح 62/2 ، والهمع 92/2.

ضيوفَه أمسِ ، أو مستقبلاً ، نحو : يعجبني مساعدةُ الغنيِّ المحتاجين غداً . ويقدّر بـ (ما والفعل) إذا كان حالاً نحو : يسرني إكرامُك الضيفَ اليومَ ، أي : ما تكرم .

ومنها ما هو عدميّ وهي : أن يكون مذكوراً في الكلام ، وأن يكون ظاهراً، مفرداً، مكبّرًا، غير محدود، متصلاً بمعموله، غير منعوت قبل تمام عمله.

فإذا توافرت هذه الشروط مجتمعة عمل المصدر عمل فعله تعدية ولزوماً. وعلّل الورّاق (ت 325هـ) عمله بأمرين[1]:

الأول : أنّ الفعل لما كان مشتقاً منه ، وكان في المصدر لفظ الفعل جاز أن يعمل عمله ، إذا كلّ واحد منهما يدلّ عل الآخر .

والآخر : أن قولنا : أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً ، معناه : أعجبني أنْ ضربَ زيدٌ عمراً . فَلمّا كان المصدر مقدّراً بـ (أنْ والفعل) صار العمل في المعنى للفعل ، فلمّا حذف لفظ الفعل بقي حكمه ، لذا جاز أن يقع بعد الاسم مرفوعًا ومنصوبًا إذا نوّن أو دخلته لام التعريف .

فعلة إعمال المصدر هي شبهه بالفعل لفظاً ومعنىً .

ويعمل المصدر مضافاً كقول الله تعالى : (وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ) البقرة 251 ، ومنوّناً كقوله تعالى : (فَكُّ رَقَبَةٍ ۝٣ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۝١٥) البلد: 13. 15 .

(1) علل النحو للورّاق 305 ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش 60/6 .

ومحلّى بلام التعريف على خلاف بين العلماء [1]، ومنه قول الشاعر:

ضعيفُ النّكايةِ أعداءَه يخالُ الفرارَ يراخي الأجَلْ [2]

فعمل المصدر المحلّى بلام التعريف (النكاية) في نصب المفعول به (أعداءه).

علة إهمال المصدر العامل عمل الفعل:

يهمل المصدر ولا ينصب المفعول به إذا فقد شرطاً مما سبق ذكره ، فإن لم يصلح المصدر لأن يحلّ محلّه فعل مع حرف مصدريّ أهمل ، نحو : ضربت ضرباً زيداً . فلا يجوز أن يكون (زيداً) منصوباً بالمصدر ؛ لأن المصدر هنا إنّما يحلّ محلّه الفعل وحده دون (أن) فينصب (زيداً) بالفعل (ضربَ). وكذا إذا كان المصدر مؤكداً لفعله أهمل.

يقول ابن يعيش موضحًا: (فأمّا إذا كان مؤكدًا لفعله أو عاملاً فيه الفعل الذي أخذ منه على وجه من الوجوه لم يعمل؛ لأنّه لا يقدّر بأن والفعل وذلك نحو قولك : ضربت زيداً ضرباً، والضّربَ الشديدَ ؛ لأنه لا يحسن أن تقول فيه ضربت زيداً أنْ ضربْتُ زيداً)[3].

وعلى هذا لا يجوز نصب (صوت) الثاني بالمصدر (صوت) الأول في نحو : مررْتُ بزيدٍ فإذا له صوتٌ صوتُ حمارٍ ؛ لأنّه لا يحلّ محلّه فعل لا مع حرف مصدريّ ولا من دونه؛ لأنّ المعنى لا

(1) انظر : الكتاب 192/1 ، والمقتضب للمبرد 152/1 ، والأصول في النحو لابن السراج 137/1 ، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب 828/3 ، وشرح الجمل لابن عصفور 118/2 ، وشرح ابن الناظم على الألفية 417 .

(2) لا يعرف قائله . وهو من شواهد : الكتاب 192/1 ، وشرحه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه 394/1 ، وشرح المفصل لابن يعيش 59/6. 64 ، وشرح الجمل لابن عصفور 118/2 ، وشرح التسهيل لابن مالك 116/3 .

(3) شرح المفصل 59/6 .

يستقيم إذ المراد أنّك مررْتَ به وهو في حالة تصويته لا أنّه أحدث التصويت عند مرورك به [1].

وكذا إذا فقد شرطاً من الشروط العدمية أهمل ولم ينصب المفعول به، يقول ابن مالك : (وكما ترتب عمل المصدر على الأصالة اشترط في كونه عاملاً بقاؤه على صيغته الأصلية التي اشتقّ منها الفعل ، فلزم من ذلك ألاّ يعمل إذا غُيِّر لفظه)[2]. ويقصد إذا فقدت الشروط العدميّة السابق ذكرها . كأن يكون المصدر محذوفاً فيهمل[3]، فلا يجوز أن يكون (زيدًا) في نحو : مالك وزيدًا ؟ منصوباً بمصدر محذوف تقديره : وملابستك زيداً .

وكذا يمتنع تعليق (بسم الله) في البسملة بمحذوف يقدّر بمصدر ؛ لأنّه يكون كحذف الموصول مع بعض صلته ؛ وإبقاء بعضه الآخر[4].

أو كأن يكون المصدر اسماً مضمراً فيهمل ، نحو : حبّي والدي عظيمٌ وهو والدتيّ أعظمُ . فلا ينصب (والديَ) بالضمير (هو) العائد على المصدر (حبّي) لزوال حروف الفعل من لفظه.

وجوّزه الكوفيّون,ن مستدلين بقول زهير بن أبي سلمى:

وما الحرب إلاّ ما علمتم وذقتُمُ وما هو عنها بالحديث المرجَّمِ[5]

فعمل ضمير المصدر (هو) عمل الفعل ، فعلّق به الجار والمجرور (عنها) وجاز ذلك عند الكوفيين لكونه كناية عن المصدر . يقول ثعلب (ت:**219**هـ) موضحاً : (وما هو عنها يريد: وما علمكم عنها بالحديث الذي يُرْمَى فيه بالظنون ، فكنّى عن العلم ، أي هو حقٌّ)[1].

---

(1) شرح القطر : 261 .

(2) شرح التسهيل 106/3 .

(3) انظر : التبيان للعكبري 3/1 ، وشرح الرضي على الكافية 711/1 ، والهمع 93/2 .

(4) انظر: الأصول 162/1، وشرح التسهيل 106/3، وتوضيح المقاصد للمرادي 842/2.

(5) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى لثعلب 18، وهو من شواهد: شرح الجمل لابن عصفور 120/2، وشرح التسهيل لابن مالك 106/3، وشرحه البغدادي في خزانة الأدب 119/8.

ومن علل إهمال المصدر أن يكون غير مفرد فمنع بعض العلماء إعماله حملاً على المصغّر؛ لأنّ كلاّ منهما مباين للفعل[2]. فالتثنية والجمع والتصغير تخرج المصدر عن صيغته الأصلية التي هي أصل العمل . فلا يقال : أعجبني ضربتاك زيداً ولا : أعجبني ضَرَباتُك زيداً ، وجعل ابن جني (ت 392 هـ) إعمال المجموع غريباً[3]. وجعله الأشموني شاذاً [4].

وجوّز كثير من النحويين إعمال المصدر مجموعاً مستدلين بقول الشاعر:

وعْدتَ وكان الخلفُ منكَ سجيّة مواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيثربِ[5]

فعمل المصدر المجموع جمع تكسير (مواعيد) عمل الفعل فنصب المفعول به (أخاه) . ومنه أيضاً قول العرب : (تركْتُه بملاحسِ البقرِ أولادها)[6].

=

(1) شرح ديوان زهير لثعلب 18 .

(2) انظر: شرح الكافية الشافية 453/1 ، وتوضيح المقاصد 843/2 ، وشرح القطر 261، وشرح الأشموني 203/2، وحاشية الصبان 292/2 ونصّ على الثنية السيوطي ومنع أن يقال: عجبت من ضربْاك زيداً .

(3) الخصائص 208/2 .

(4) شرح الأشموني 203/2 .

(5) من شواهد سيبويه في الكتاب 272/1 . والخصائص 207/2 ، وشرح المفصل لابن يعيش 113/1 ، ونسبه لابن عيد الأشجعي ، وشرح القطر 261 ، وأورده الحموي في معجم البلدان 429/5 (يثرب) . وابن منظور في اللسان 25/2 (ترب).

ولصدره روايات متعددة . ويروى (يثرب) بالثاء و(يترب) بالتاء .

(6) انظر هذا القول في : الخصائص 207/2 ، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري 25/2، وشرح التسهيل لابن مالك 107/3 ، والهمع 92/2 . وقوله : ملاحس البقر كناية عن المكان القفر .

وعلّل ابن مالك جواز إعمال المصدر المجموع بقوله : (... بخلاف الجمع فإنّ صيغته وإن زال معها الصيغة الأصلية فإنّ المعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية ؛ لأنّ جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرراً بعطف ؛ فلذلك منع التصغير إعمال المصدر وإعمال اسم الفاعل ، ولم يمنع الجمع إعمال المصدر ولا إعمال اسم الفاعل)[1].

والصحيح إهمال المصدر غير المفرد ؛ لأنّ المصدر عمل لتضمّنه معنى الفعل ولفظه، والفعل لا يثنى ولا يجمع ، بالإضافة إلى أنّ لفظ التثنية والجمع يزيلان المصدر عن لفظه الأصليّ الذي هو شرط في الإعمال.

وممّا يؤدي إلى إهمال المصدر تصغيره . فقد اتفق العلماء [2] على ذلك فمنعوا نحو : يعجبني ضُرَيْبُك زيداً . وعلّته أنّ التصغير يزيله عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالاً يلزم منه نقص المعنى ، ويبعده عن شبه الفعل الذي لا يصغّر ، ويقوّي فيه جانب الاسمية ، إذ التصغير من خصائص الأسماء [3]، وهذا هو الصحيح لما ذكر من علل ، ولعدم السماع فيه .

ويهمل المصدر كذلك إذا جاء محدوداً بالتاء ، أي : دالاً على الوحدة ، نحو : أعجبتني ضربتُكُ زيداً . وعلته أنّه غيّر عن الصيغة التي اشتقّ منها الفعل[4]. وأمّا قول الشاعر :

يُحَابِي به الجلْدُ الذي هو حازمٌ بضربّةٍ كفّيه الملا نفسَ راكبِ[5]

(1) شرح التسهيل 3/106. 107 .

(2) شرح القطر 261.

(3) انظر : شرح التسهيل 3/106 ، وتوضيح المقاصد 2/842 ، والمساعد لابن عقيل 2/226.

(4) انظر : شرح التسهيل 3/108.

(5) لا يعرف قائله . وهو من شواهد شرح التسهيل 3/108 ، وشرح القطر 263، والمقاصد النحوية 3/23 ، وشرح الأشموني 2/202 ، والهمع 2/92 .

بإعمال المصدر المحدود (ضربة) عمل فعله ، فنصب به (الملا) مفعولاً به. وهو شاذ لا يقاس عليه عند ابن مالك وابن هشام الأنصاري (761هـ) والأشموني[1].

وإن كانت التاء بغير الوحدة جاز أن يعمل المصدر[2]، نحو : أعجبني رحمتُك الفقراءَ. وجعل منه قوله تعالى : ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ مريم : 2 . فعمل المصدر (رحمة) عمل فعله فأضيف إلى فاعله ونصب المفعول به (عبدَه) ، لأنّ التاء فيه ليست للوحدة[3].

ومنه قول المزار بن منقذ التميمي :

فلولا رجاءُ النصرِ منك ورهبةٌ عقابَك قد كانُوا لنا كالموارِدِ[4]

فأعمل المصدر (رهبة) عمل فعله فنصب المفعول به (عقابَك) وجاز ذلك لأنّه مختوم بتاء ليست للوحدة .

ومما يبطل عمل المصدر أن يفصل بينه وبين معموله بما هو أجنبيّ منه[5]، أي: ما ليس للمصدر عمل فيه سواء أكان اسماً أم غيره . فلا يقال في : أعجبَ زيداً ركوبُ الدّابة عمروٌ ؛ أعجبت ركوبُ الدّابة زيداً عمروٌ ؛ لأنّ (زيداً) أجنبيّ من المصدر (ركوب) إذ لم يكن له فيه تعلّق، ففصل بينه وبين ما عمل فيه وهو (عمرو) ، وهذا غير جائز ؛ لأنّه يخالف الأصل النحوي الذي يمنع الفصل بين العوامل ومعمولاتها بما هو أجنبي منها ، ممّا يؤدي إلى عدم وضوح المعنى. ولأنّ

(1) انظر : شرح التسهيل 108/3 ، وشرح القطر 263 ، وشرح الأشموني 202/2 .

(2) انظر : شرح التسهيل 108/3 .

(3) انظر : التبيان 865/2 ، والبحر المحيط 172/6 .

(4) من شواهد : شرح المفصل لابن يعيش 61/6 ، واستشهد به على إعمال المصدر منوناً ، وشرح التسهيل 10/3 واستشهد به على جواز إعمال المصدر (رهبة) لأنّ التاء فيه ليست للوحدة . ويروى (صاروا) بدلاً من (كانوا).

(5) انظر : شرح المفصل لابن يعيش 67/6 .

الفصل بالأجنبي غير جائز في الفعل ومعمولاته وهو أقوى في العمل من المصدر ، فمنعه في ما حمل عليه في العمل أولى ، وسبب آخر أنّه يؤدي إلى الفصل بين أجزاء الصلة وهو ممتنع.

ونحو : أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً اليومَ ، إن جعل (اليومَ) متعلقاً بالفعل (أعجب) امتنع تقديمه بين المصدر (ضرب) ومعموله (زيد) فلا يقال: أعجبني ضربُ اليومَ زيدٍ عمراً ؛ لأنّ الفال أجنبيّ منه.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ۝٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩﴾ الطارق: 8. 9. فيمتنع أن يتعلق (يوم) بالمصدر (رجع) للفصل بينهما بخبر (إنَّ) الأجنبي منه . يقول ابن جنّي شارحاً: (فإنْ حملته في الإعراب على هذا [أي على تعلق (يوم) بالمصدر (رجع)] كان خطأً؛ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) وبين ما هو معلَّقٌ به من المصدر الذي هو (الرجع)، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبيّ أمر لا يجوز)[1].

وجعل ابن جنّي وابن مالك الظرف (يوم) منصوباً بفعل مضمر يدلّ عليه المصدر الملفوظ به ،كأنّه قيل : يرجعه يوم تبلى السرائر، فدلّ المصدر (رجع) على (يرجع) دلالة المصدر على فعله.

ومن علل إهمال المصدر تقديم معموله عليه يقول الرضي (**686**هـ): (... قيل: لأنّه عند العمل مؤوّل بحرف مصدريّ مع الفعل، والحرف المصدريّ موصول ، ومعمول المصدر في الحقيقة: معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول)[2].

---

(1) الخصائص 255/3. 256 . وانظر: شرح المفصل لابن يعيش 76/6 ، وشرح التسهيل 113/3 ، وشرح الرضي على الكافية 711/1 ، وشرح القطر 266، والتصريح 63/2.

(2) شرح الرضي على الكافية 711/1 . وانظر : الأصول في النحو لابن السراج 138/1. 222/2 ، والجمل للزجاجي 121 .

ولا فرق بين أن يكون المعمول اسماً صريحاً نحو : أعجبني إكرامُك زيداً، فلا يقدم فلا يقال : أعجبني زيداً إكرامُك ، أو ظرفاً ومجروراً ، فلا يقال: أعجبني اليومَ إكرامُ زيدٍ عمراً ، ولا: أعجبني في الدار إكرامُ زيد عمراً إن جعل . اليوم والدار . متعلقين بالمصدر . يقول أبو حيّان في معرض تعليقه على قوله تعالى: (فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ) فاطر : 8 . يقول: (عليهم متعلق بتذهب كما تقول : هلكَ عليه حبّاً ، ومات عليه حزناً، وهو بيان للتحسّر عليه ، ولا يتعلق بحسرات ، لأنّه مصدر فلا يتقدم معموله)[1].

وأجاز الرضي تقديم المعمول الظرف أو المجرور مستدلاً بقوله تعالى: (وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ) النور : 2 . فقوله (بهما) متعلقان بالمصدر (رأفة) متقدمان عليه. وبقوله تعالى: (فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ) الصافات 102. فالظرف (مع) متعلق بالمصدر (السّعي) متقدم عليه . وهذا جائز عند الرضي وعلّله بقوله: (والظرف وأخوه ، يكفيهما رائحة الفعل)[2].

وردّ أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) هذا الرأي ، وجعل (بهما) متعلقين بالفعل (تأخذ) ، أو متعلقين بمحذوف على البيان يفسّره المصدر[3].

والراجح جواز تعلّقهما بالمصدر بعدهما ؛ لأنّ عدم التقدير أولى من التقدير؛ ولأنّ الظروف وشبهها يتوسّع فيها ، فيجوز تقديمها لكونها غير أجنبية من المصدر؛ ولأنّ التقديم الغرض

(1) البحر المحيط 301/7 .

(2) شرح الرضي على الكافية 712/1 .

(3) التبيان 964/2.

منه تخصيص المقدم بالعناية والاهتمام. أمّا المفعول الصريح فيمتنع تقديمه تبعاً للأصل النحوي الذي يمنع تقديم ما في الصلة على الموصول.

ومن العلل المؤدية إلى إهمال المصدر أن ينعت قبل تمام عمله. فمنع النحويون اتفاقاً نحو: أعجبني ضربُك الشديدُ زيداً. وفي قوله تعالى: ﴿فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانٗا سُوٗى﴾ طه: 58، منعوا أن يكون قوله تعالى (مكاناً) معمولاً للمصدر (موعد) ؛ لأنّه قد وصف قبل تمام استيفاء عمله[1]. يقول أبو حيّان : (والمصدر إذا وصف قبل العمل لم يجز أن يعمل عندهم)[2].

وعلة المنع عند ابن مالك هي أنّ معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يتقدم نعت المصدر على معموله ،كما لا يتقدم نعت الموصول على صلته[3]. وعلّله غيره بأنّ النعت من خصائص الأسماء، فيبعد المصدر من شبه الفعل.

فإذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله جاز إعماله[4]، نحو أعجبني ضربُك زيداً الشديدَ ، وذلك للسماع به في قول الشاعر:

إنّ وجدي بك الشديدَ أراني عاذراً مَنْ عهدْتُ فيك عذولاً[5]

(1) انظر: البحر 252/6.

(2) البحر 253/6، 149/7، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك 108/3، 109، وشرح القطر 264 ، وشرح الأشموني 202/2 ، والتصريح 63/2 .

(3) شرح التسهيل 107/3 .

(4) المصدر السابق : 109/3 .

(5) لا يعرف قائله، وهو من شواهد: القطر 264، والهمع 93/2، وشرحه في الدرر 251/5.

فعمل المصدر (وجد) لنعته بعد استيفاء معموله (بك).

ثالثاً: اسم المصدر[1]:

وهو ما جاوز فعله الثلاثة وساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله كوضوه، وغُسْل، فإنهما مساويان للتوضّؤ والاغتسال في المعنى والشياع، ومخالفان لهما بخلوّهما دون عوض من بعض ما في فعليهما وهما: توضَّأ واغتَسَل، إذ حقّ المصدر أن يتضمّن أن يتضمّن حروف الفعل بمساواة: كتوضَّأ توضُّؤاً، أو بزيادة عليه: كدحرجَ دحرجةً[2].

واختلف البصريون والكوفيون في إعمال اسم المصدر[3] هذا فمنعه البصريون إلاّ في الضرورة؛ لأنّ أصل وضعه لغير المصدر . وأجازه الكوفيون والبغداديون قياساً لدلالته على الحدث كالمصدر، وللسماع به من ذلك قول حسّان بن ثابت رضي الله عنه:

لأنّ ثوابَ اللهِ كلَّ مُوَحِّدٍ جناتٌ من الفردوس، فيها يُخَلَّدُ[1]

---

(1) اسم المصدر نوعان : علم نحو : برّة علم جنس على البرّ ، وفجار علم جنس على الفجرة بمعنى الفجور . وهذا النوع لا يعمل اتفاقاً . وغير علم ، وهو قسمان:

1. ما دل على معنى المصدر مزيداً في أوله ميم لغير المفاعلة كالمضربة والمحمدة، والمستخرج والمصاب . وهذا القسم يعمل عمل المصدر اتفاقاً لأنه مصدر حقيقة.

2 وهو المعرَّف أعلاه. وهو المقصود بهذا البحث.

انظر : شرح التسهيل 121/3 . 122 ، وتوضيح المقاصد 845/2 . 846 ، وشرح الحدود النحوية للفاكهي 331 .

(2) انظر : شرح التسهيل لابن مالك 122/3 ، وشرح الحدود النحوية للفاكهي 331 .

(3) انظر : شرح الجمل لابن عصفور 120/2 ، وأوضح المسالك 242/2 . 243 ، وشرح الأشموني على الألفية 205/2 ، والتصريح 64/2 ، والهمع 95/2 ، والكواكب الدرية للأهدل 586/2 .

فعمل اسم المصدر (ثواب) عمل الفعل فنصب المفعول به (كلّ موحّد).

واتفق معهم ابن مالك ، وابنه بدر الدين ، والرضي ، وابن عقيل (ت:769هـ)، والأشموني وجعلوا إعماله قليلاً[2]. وقصره ابن عصفور على السماع لأنّه لم يكثر كثرة توجب القياس[3]. والصّواب إعماله للسماع به، ولتضمّنه معنى الفعل وهو المعوّل عليه في الإعمال.

ويعمل اسم المصدر عمل الفصل بالشروط التي اشترطها العلماء لإعمال المصدر، وهو أن يحلّ محلّه حرف مصدريّ مع الفعل ، بالإضافة إلى الشروط العدمية وذكر ابن مالك منها عدم التصغير[4]. فإذا صغّر أهمل لأنّه لم يستحقّ العمل إلاّ بكونه أصلاً للفعل ، وليس أصلاً له إلاّ مكبّراً.

علة إهمال اسم المصدر العامل عمل الفعل:

لم يتطرق العلماء في حديثهم عن اسم المصدر إلى إهماله. في ما أعلم ؛ وذلك لأنّ إعماله مع قياسيته قليل عند كثير منهم.

وقد ذكر الأستاذ عباس حسن أنّ اسم المصدر يعمل بالشروط التي يعمل بها المصدر الأصليّ[5]. وإذا تقرّر هذا فإنّ اسم المصدر يهمل إذا فقد شرطاً من تلك الشروط . وفي ما ذكرته من علل إهمال المصدر ما أغنى عن إعادته هنا.

رابعاً: اسم الفاعل:

=

(1) ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري 85 ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ، 123/3 ، والهمع 95/2، وشرح الأشموني على الألفية 207/2 .

(2) انظر متتالياً : ألفية ابن مالك 35 ، وشرح ابن الناظم على الألفية 419 ، وشرح الرضي على الكافية 720/1 ، وشرح ابن عقيل على الألفية 94/2 ، وشرح الأشموني على الألفية 207/2 .

(3) انظر : شرح الجمل لابن عصفور 120/2 .

(4) شرح عمدة الحافظ 693/2 .

(5) النحو الوافي 220/3 .

عرّف الزمخشري (ت 538هـ) اسم الفاعل بقوله: (هو ما يجري على (يَفْعَلُ) من فعله كضارِب، ومُكْرِم، ومُنْطَلِق، ومُسْتَخْرِج، ومُدَحْرِج)[1].

وزاد ابن يعيش موضّحاً : (هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى)[2].

واسم الفاعل من الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل المبني للفاعل، ويرد عاملاً على صورتين:

الأولى : أن يكون محلى بالألف واللام الموصولة فأعمله كثير من النحويين في رفع الفاعل ونصب المفعول به مطلقاً دون تقيّد بزمن معيّن ولا بشرط معيّن . وحجتهم أنّ الألف واللام فيه موصولة واسم الفاعل حالٌّ محلّ الفعل الماضي إن أريد المضيّ ومحلّ المضارع إن أريد غيره ، والفعل يعمل في جميع صيغه فكذلك ما حلَّ محلّه[3]. وهو المشهور للسماع به في قوله تعالى: (وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ) الأحزاب 35.

وفي قول عمرو بن كلثوم:

وأنَّا الشّاربونَ الماءَ صفواً ويشربُ غيرُنا كَدِراً وطيناً[4]

(1) المفصل 226 ، وانظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 638/1 ، وشرح الأنموذج للإربلي 167 ، والبسيط 997/2 ، وشرح الحدود النحوية للفاكهي 332 .

(2) شرح المفصل لابن يعيش 68/6 .

(3) انظر : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب 834/3، وشرح الكافية الشافية 460/1 ، وشرح الرضي على الكافية 729/1 ، وشرح ابن الناظم على الألفية 425. 426 ، والبسيط 1001/2 ، وشرح التحفة الوردية للوردي 258، وشرح ابن عقيل على الألفية 104/2 ، والتصريح 65/2 ، والهمع 96/2 .

(4) الديوان : 109 ، وروي فيه : ونشرب إن وردنا الماء صفواً . ولا شاهد فيه. وانظر: شرح المعلقات السبع للزوزني 189 ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك 77/3.

فعمل اسم الفاعل المحلّى بالألف واللاّم الموصولة (الشاربون) النصب في المفعول به (الماءَ) مطلقاً .

والثانية: أن يكون مجرداً من الألف واللام، فيعمل بشرطين عند الجمهور[1]:

الأول: الدلالة على الحال أو الاستقبال. وهذا رأي البصريين والكوفيين إلاّ الكسائي[2] (ت **189**هـ) وعلّل العلماء[3] ذلك بأنّه جار على مضارعه معنى فهو بمعناه ، ولفظاً فلفظه شبيه بالمضارع من قبل موافقته له في عدة الحروف وتقابل الحركات والسّكنات ، فعمل اسم الفاعل عمل فعله وإن كان الأصل في الأسماء أن لا تعمل لحمله على مضارعه لفظاً ومعنى. كما أنّ المضارع قد أشبهه من وجوه أوجبت له الإعراب بعد أن كان مستحقًّا للبناء كالماضي والأمر، فصار كلّ منهما محمولاً على الآخر.

والثاني: الاعتماد على شيء قبله : وعلته كما وضّحها ابن يعيش بقوله: (وليعلم أنّ الفروعَ أبداً تنحطّ عن درجات الأصول . فلمّا كانت أسماء الفاعلين فروعًا على الأفعال كانت أضعف منها في العمل . والذي يؤيّد عندك ذلك أنّك تقول: زيدٌ ضاربٌ عمراً ، وزيدٌ ضاربٌ لعمرٍو فتكون

(1) انظر: المفصل 228 . 229، وشرحه لابن يعيش: 68/6، واللباب للإسفرائيني 176، وشرح الجمل لابن عصفور 999/2، وشرح الأشموني على الألفية 216215/2.

(2) انظر : الجمل للزجاجي 84 ، وشرح عمدة الحافظ 673/2 ، والبسيط 997/2.

(3) انظر: علل النحو للورّاق 301 ، والجمل للزجاجي 840 ، وشرح ملحة الإعراب للحريري 175 ، وشرح المفصل لابن يعيش 68/6 ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 639/1 ، وشرح الجمل لابن عصفور 3/2، وشرح عمدة الحافظ 673/2، واللمحة في شرح الملحة للصايغ 341/1 ، وتذكرة النحاة لأبي حيان 262 ، وشرح الأشموني على الألفية 215/2 ، والكواكب الدرية 596/2.

مخيّراً بين أن تعدّيه بنفسه وبين أن تعدّيه بحرف الجرّ لضعفه ... ولذلك من الضعف لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله)[1].

والذي يشترط في الاعتماد عليه واحد ممّا يلي[2]: أن يقع خبراً لمبتدأ، أو خبراً لناسخ ، أو أن يقع نعتاً لمنعوت مذكور أو مقدّر ، أو أن يقع حالاً ، أو أن يسبقه استفهامٌ ظاهر أو مقدر جوازاً حين يدل على الاستفهام المحذوف دليل يؤمن معه اللّبس نحو : مكرمٌ زيدٌ عمراً أم مهينُه ؟ والتقدير: أمكرمٌ. أو أن يسبقه نفي . ومن الشواهد على إعماله قول الشاعر:

أناوٍ رجالُك قتلَ امرئٍ من العزِّ في حبّكَ اعتاضَ ذُلاّ[3]

فعمل اسم الفاعل (ناو) عمل الفعل في رفع الفاعل ونصب المفعول به لتحقّق شرط الاعتماد على استفهام ظاهر.

وقول الآخر:

ما راعٍ الخلاّنُ ذمّةَ ناكثٍ بَلْ مَنْ وَفَى يجد الخليل خليلاً[4]

(1) شرح المفصل 78/6 . 79 . وهذا رأي الجمهور . وذكر ابن أبي الربيع أنّه خالف فيه الأخفش . انظر : البسيط : 997/2 . وذكر الزبيدي (ت 802هـ) والأشموني أنه خالف فيه الكوفيون والأخفش . انظر : ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي 86، وشرح الأشموني على الألفية 216/2.

(2) وزاد ابن مالك أن يسبق بنداء ، نحو : يا طالعاً جبلاً ، انظر : ألفية ابن مالك : 135 وتابعه ابن عقيل . انظر : شرحه على الألفية 101/2 ، وجعله غيرهما من الموصوف تقديراً . انظر : شرح الأشموني على الألفية 216/2 ، والكواكب الدرية : 295/2 . وردّه الأزهري (ت 905هـ) ؛ لأنّ المعتمد عليه ما يقرّ به من الفعل ، وحرف النداء لا يصح لذلك لكونه من علامات الاسم . انظر : التصريح 67/2 .

(3) لا يعرف قائله ، وهو من شواهد : شرح التسهيل لابن مالك 73/3 ، وشرح الشذور لابن هشام 399 ، والهمع 95/2 .

(4) لا يعرف قائله . وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك 73/3 ، والمساعد 195/2.

فعمل اسم الفاعل (راع) عمل الفعل في رفع الفاعل ونصب المفعول به لاعتماده على نفي.

وهناك شرطان عدميّان اشترطهما البصريون هما : أنْ لا ينعت قبل العمل، وأن لا يصغّر.

ووافقهم الفرّاء (ت 207هـ).

وعلة المنع فيهما هي أنّهما يبعدانه عن شبه الفعل الذي عمل من أجله، لأنهما من

خصائص الأسماء وحلَها[1].

علة إهمال اسم الفاعل العامل:

أ– المحلى بالألف واللام الموصولة:

يهمل اسم الفاعل المحلّى بالألف واللاّم إذا كانت الألف واللاّم غير موصولة، بأن كانت لمجرد التعريف . وعلّل ابن مالك ذلك بقوله : (وقيّدتُ ال بالموصولة: احترازاً من التي يقصد بها مجرد التعريف فإنّها تبطل العمل ، لأنّ العمل في الأصل إنّما هو للفعل فإذا كانت ال المجرد التعريف منعَتْ تقدير الفعل في موضع ما دخلت عليه ، بخلاف الموصولة فإنّها توجب تأوّل ما دخلت عليه بالفعل لأنّ الصلة لا تكون إلاّ جملة صريحة أو جملة مؤوّلة)[2].

وذلك نحو : الصادقُ محبوبٌ ، والكاذبُ مكروهٌ ، والحارسُ أمينٌ، فالالف واللاّم في هذه المثل معرّفة جنسيّة لاستغراق الأفراد .

وكذا يهمل اسم الفاعل المحلّى بالألف واللاّم الموصولة إذا صُغّر . نصّ عليه ابن أبي الربيع بقوله: (فإذا كان اسم الفاعل بالألف واللاّم عمل مطلقاً، كان بمعنى الماضي أو بمعنى الحال

(1) انظر : الكتاب 29/2 ، 480/3 ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 7/2 ، وشرح التسهيل لابن مالك 74/3 ، وشرح الأشموني على الألفية 216/2 ، والتصريح 65/2 .

(2) شرح عمدة الحافظ 672/2. 673 . وانظر : المغني 106/1 ، والهمع 96/2 .

أو بمعنى الاستقبال ، ولا يُشترط فيه إلاّ أنْ لا يصغّر، وذلك نحو : هذا الضويربُ زيداً ، هذا يقبحُ لأنّ التصغير يُقرّب من الاسم ، والعمل إنّما يكون بملاحظة الفعل)[1].

ب– المجرد من الألف واللاّم الموصولة:

يهمل اسم الفاعل العامل المجرد من الألف واللاّم الموصولة إذا فقد شرطاً من الشروط التي سبق ذكرها وذلك في ما يلي:

1- إذا لم يدلّ على الحال أو الاستقبال، ودلّ على المضيّ فلا يجوز أن يعمل عمله فعله، فلا يقال : هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، وهذا رأي الجمهور.

والعلة في إهماله عندئذٍ هي عدم جريانه مجرى الفعل المضارع في اللفظ والمعنى ، لأنّ اسم الفاعل الدالّ على المضيّ لا يشبه الفعل الماضي إلاّ من قبل المعنى فلا يُعْطى ما أُعطيَ المشابه له لفظاً ومعنىً. وأيضاً فإنَّ الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب فحمل اسم الفاعل عليه في العمل[2].

واستدلّ ابن الحاجب (ت **646**هـ) لإهمال بعدم السّماع مع كثرة التغيير عن معناه ولو كان جائزاً لوقع . وبأنّ ما استقرئ من لغة العرب هو إعماله بمعنى الحال أو الاستقبال ولم يرد عاملاً إلاّ في موضع يسوغ فيه وقوع المضارع[3].

---

(1) البسط 1001/2 .

(2) انظر : الكتاب 171/1 ، وشرح المقدمة الكافية 831/3 ، وشرح التسهيل 75/3 .

(3) الإيضاح في شرح المفصل 640/1 .

وإذا دلّ اسم الفاعل على المضيّ وجبت إضافته لما بعده إضافة معنويّة، والعلة وضّحها ابن السّراج بقوله : (... إذا أردت به معنى المضيّ ، لم يجز فيه إلاّ هذا، يعني الإضافة والخفض ، لأنّه بمنزلة قولك : غلامُ عبدِالله وأخو زيدٍ. ألاترى أنّك لو قلت : " غلامٌ زيداً "كان محالاً فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضياً ، لأنّه اسم وليست فيه مضارعة للفعل لتحقيق الإضافة وإنّ الأول يتعرف بالثاني . ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللاّم وتضيفه كما لم يجز ذلك في "الغلام")[1].

وخالف الكسائي (ت 189هـ) في هذا الشرط فجوّز إعمال اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً[2]. لأنّه في معنى الفعل فاكتفى بالشبه المعنوي ولم يشترط الشبه اللفظي ، وتبعه هشام (ت209هـ) وابن مضاء القرطبي (ت 592هـ).

واستدلّ الكسائي بقوله تعالى : (وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ ۖ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ **) الكهف 18 . فعمل اسم الفاعل (باسط) النصب في المفعول به (ذراعيه) مع دلالته على المضيّ . كما استدلّ بقوله تعالى : (** وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا **) الأنعام : 96 . بقراءة الآية (جاعلِ) بالألف وكسر العين بعدها ورفع اللاّم، وخفض (الليلِ) ونصب (سكناً) مفعولاً به لاسم الفاعل (جاعل)[3] مع دلالته على المضيّ.**

---

(1) الأصول 125/1 .

(2) انظر رأيه في : شرح للمفصل لابن يعيش 77/6 ، والإيضاح في شرح للمفصل 640/1، وشرح الجمل لابن عصفور 3/2 ، وشرح التسهيل لابن مالك 75/3 ، وشرح الرضي على الكافية 726/1 ، وأوضح لمسالك 248/2 ، وشرح ابن عقيل على الألفية 100/2.

(3) انظر : حجة القراءات لابن زنجلة 262.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (جعَل) بفتح العين واللام من غير ألف فعلاً ماضياً و (الليلَ) بالنصب مفعولاً به له.

وبقول العرب : هذا معطي زيدٍ أمسِ درهماً ، وظانُّ زيدٍ أمسِ كريماً، وبما حكاه عن العرب من قولهم : هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ ، وبإجماعهم على جواز: الضاربُ زيداً أمسِ.

وقد ردّ الجمهور ما استدلّ به الكسائي وخرّجوا إعماله في آية الكهف على أنّه حكاية حال ماضية[1]، واسم الفاعل فيها بمعنى المضارع لا بمعنى المضيّ بدليل التعبير بصيغة المضارع (نقلّب) وبدليل أن (الواو) في قوله تعالى : (وكلبهم باسط) هي واو الحال، والجملة حالية ، والذي يصح تقديره في هذا الموضع هو الفعل المضارع (يبسط) لا الماضي . فإذا تقرر أنّه حكاية حال ماضية كان عاملاً عمل فعله[2].

وأمّا قولهم : هذا معطي زيدٍ أمسِ درهماً وما أشبهه ممّا اسم الفاعل فيه ناصبٌ لمفعولين فخرج أبو علي الفارسي المنصوب بعده بإضمار فعل دلّ عليه اسم الفاعل (معطي) وتقديره: (أعطاه درهماً) فهو منصوب بالفعل لا باسم الفاعل[3].

وأجاز السيرافي (ت 368هـ) نصبه باسم الفاعل المذكور ضرورة ، حيث لم يمكن الإضافة إليه؛ لأنه أضيف للمفعول الأول فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل الماضي من معنى الفعل، ولهذا لم يوجد عاملاً في المفعول الأوّل في موضع من المواضع مع كثرة دورانه في كلامهم ، ومنعه من دون مثل هذه الضرورة[4]. ووافقه[5] بدر الدين بن مالك والأشموني.

(1) انظر : الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي 142/1 ، وشرح التحفة الوردية 256 ، وشرح ابن عقيل على الألفية 101/2 ، وشرح شذور الذهب للجوجري 684/2 ، والتصريح 66/2 .

(2) انظر : شرح المفصل لابن يعيش 77/6 ، وشرح الأنموذج 166 .

(3) الإيضاح العضدي 143/1 . 144 . وانظر : شرح الرضي على الكافية 727/1 ، وشرح الأشموني على الألفية 227/2 .

(4) انظر رأيه في شرح الرضي على الكافية 727/1 .

(5) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية 432431، وشرح الأشموني على الألفية 227/2.

وأما قولهم : هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ ، فلا حجة فيه لأنّه إنّما في الجار والمجرور وهما يعمل فيهما معاني الأفعال[1].

وأمّا ما فيه الألف واللاّم فلأنّها فيه موصولة واسم الفاعل المحلّى بها بمعنى الفعل فلمّا كان كذلك عمل عمله فهو اسم لفظاً فعلٌ معنىً[2].

2 إذا لم يعتمد على شيء قبله:

يهمل اسم الفاعل المجرد إذا لم يعتمد على شيء قبله عند الجمهور، وخالف في ذلك قوم نسبه ابن الحاجب[3] إلى الفراء (ت **207**هـ) ونسبه ابن عصفور، وابن أبي الربيع ، والأزهري إلى الأخفش[4] فأجاز : ضاربٌ زيدٌ عمراً. وحجته مجيئه في الشعر. وردّه ابن أبي الربيع بأنّ الشعر ليس بدليل قويّ لأنّه محلّ الضرورات[5]. والمشهور رأي الجمهور لأنّه الشائع والكثير في القرآن الكريم وفي كلام العرب نثره وشعره ، لأنّ اسم الفاعل هو وصف مشتق يؤتى به لوصف اسم ذات أو ما في حكمه أو اسم معنى[6] والمواضع التي يقع فيها وهي الخبر والصفة والحال هي أوصاف في المعنى لما قبلها . يقول الرضي: (إنّما اشترط الاعتماد على صاحبه لأنّه في أصل الوضع، وصف، فإذا أظهرت صاحبه قبله تقوّى، واستظهر به لبقائه على أصل وضعه فيقدر حينئذ على العمل)[7].

---

(1) انظر : شرح الجمل لابن عصفور 3/2 .

(2) انظر : شرح المفصل لابن يعيش 77/6 .

(3) الإيضاح في شرح المفصل 641/1 ، وليس في معاني القرآن ما يؤيده .

(4) انظر : شرح الجمل لابن عصفور 6/2 ، والبسيط 999/2 ، والتصريح : 67/2 . وليس في معاني القرآن للأخفش ما يؤيده .

(5) البسيط 999/2 .

(6) انظر : الوصف المشتق في القرآن الكريم للدايل 44 .

(7) شرح الرضي على الكافية 725/1 .

وإنّما اشترط عند فقدان هذا الاعتماد أن يخلفه الاستفهام أو النفي، لأنّه قُصد به قصد الفعل ، ولم يستعمل الوصف قائماً مقام الفعل إلاّ في هذين الموضعين[1].

3 ومن علل إهمال اسم الفاعل أن ينعت قبل العمل فمنع البصريون إعماله في المفعول به فلا يجوز: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً. وعلّته وضّحها سيبويه بقوله: (ألا ترى أنّك : لو قلت: مررت بضاربٍ ظريفٍ زيداً، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه كان قبيحاً ، لأنّه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء، لأنّك إنّما تبتدئ بالاسم ثمّ تصفه)[2].

فعلة منع إعمال اسم الفاعل في هذه الحال هي أنّ النعت يعده عن شبه الفعل لفظاً ومعنىً الذي عمل من أجله ، ويقوّي فيه جانب الاسم ، لأنّ النعت من خصائص الأسماء وحدها.

فإذا نُعت بعد العمل جاز إعماله[3]، ومنه قوله تعالى : (وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ) المائدة 2 ، في قراءة الجمهور (يبتغون) بالياء نعتًا (لآمّينَ)[4]، فعمل اسم الفاعل عمل فعله لنعته بعد استيفاء عمله.

وخالف الكسائي فأجاز إعماله مطلقاً أي موصوفاً قبل العمل أو بعده، وحجّته السماع ، ومنه قول بشر بن أبي خازم:

إذا فاقدٌ ، خطباءُ ، فَرْخَيْنِ رجَّعَتْ ذكَرْتُ سُلَيمى في الخليطِ المزَايل[1]

(1) انظر : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب 831/3 ، والكواكب الدرية 596/2 .

(2) الكتاب 29/2 ، وانظر : شرح الجمل لابن عصفور 7/2 ، وشرح التسهيل لابن مالك 74/3 ، وشرح الأشموني على الألفية 216/2 ، والتصريح 65/2 .

(3) انظر : توضيح المقاصد 852/2 ، وشرح الجمل لابن عصفور 7/2.

(4) انظر : البحر المحيط 420/3.

فعمل اسم الفاعل (فاقد) النصب في المفعول به (فرخيْن) مع نعته قبل العمل بقوله (خطباء). فاستدلّ الكسائي به على جواز ذلك.

وخرّجه المانعون على نصب (فرخيْن) بالفعل المؤخّر (رجّعت) على نزع الخافض، أو نصبه بفعل مضمر يدلّ عليه اسم الفاعل (فاقد).

وما رآه الكسائي هو الصحيح، فيجوز إعمال اسم الفاعل المنعوت مطلقاً وذلك للسماع به، ولكون اسم الفاعل اسماً ولكنّه متضمّن معنى الفعل وهو المعوّل عليه في الإعمال، فيختصّ بالنعت سواء أنعت به قبل العمل أم بعده، ولأنَّ نعته بعد العمل يقرّ به من الاسم أيضاً ويبعده عن شبه الفعل وقد أجازه النحويّون.

4 وممّا يهمل فيه اسم الفاعل تصغيره. فمنع البصريون والفرّاء إعماله. قال سيبويه: (واعلم أنّك لا تحقّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل ألا ترى أنّه قبيح: هو ضويربٌ زيداً، وهو ضُويربُ زيدٍ، إذا أردت بضارب التنوين)[2].

ويقول ابن مالك: (وإنّما امتنع العمل بالتصغير والوصف لأنّهما من خصائص الأسماء، فيزيلان شبه الفعل معنىً ولفظاً)[3].

فعلة إهمال اسم الفاعل المصغّر هي أنّ التّصغير يبعده عن مشابهة الفعل لفظاً ومعنىً، وذلك بتغيير لفظه الذي هو عمدة الشبه والإعمال، لأنّ التصغير من خصائص الأسماء.

=

(1) من شواهد شرح التسهيل لابن مالك 74/3، وشرح ابن الناظم على الألفية 430، وذكره ابن منظور في اللسان 298/1 (فقد) وروي فيه (للباين) بدلاً من (للزايل)، وشرح الأشموني على الألفية 217/2.

(2) الكتاب 480/3، وانظر : شرح الجمل لابن عصفور 6/2.

(3) شرح التسهيل 74/3 ، وانظر البسيط 1000/2 ، وشرح الأشموني على الألفية 216/2.

وخالف الكسائي[1] فجوّز إعمال اسم الفاعل المصغّر بناءً على مذهبه في أنّ المعتبر في عمل اسم الفاعل عمل فعله هو شبهه به في المعنى لا في اللّفظ، ومستدلاً بما سمع من قول بعض العرب: أظنّني مرتحلاً وسُوَيِّراً فرسخاً[2]. فعمل اسم الفاعل المصغّر (سويّر) في الظرف (فرسخاً). ووافق النحاس (ت 338هـ) الكسائي في هذا الرأي فأجاز إعمال اسم الفاعل المصغّر قياساً على إعمال مجموعاً جمع تكسير[3]. ونسب السيوطي (ت 911هـ) إلى ابن مالك جواز إعماله مصغّراً بدليل إعماله محوّلاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى دون اللفظ[4]، وفي شرح التسهيل ما يخالفه حيث ردّ ما احتجّ به الكسائي لكون (فرسخاً) ظرفاً والظرف يعمل فيه رائحة الفعل[5].

ورأي الكسائي ومن وافقه هو الصواب لأمور:

الأوّل : أنّ اسم الفاعل هو اسم متضمن معنى الفعل وهذا هو المعوّل عليه في الإعمال. فتصغيره لا يبعده عن شبه الفعل معنىً وإنّما يصفه بالقلة، لأنّ التصغير هو وصف الشيء المصغّر. فلو قلت: ضويرب كان بمنزلة قولك: ضارب ضرباً قليلاً ، لأنّ تصغير الصّفات إنّما يكون لتقليل الوصف فيها.

(1) انظر: شرح التسهيل 74/3 / وشرح ابن الناظم على الألفية 430 ، وشرح شذور الذهب للجوجري 687/2 ، وشرح الأشموني على الألفية 216/2 . والتصريح 65/2. ونسب ابن عصفور هذا الرأي للكوفيين عامّة . انظر: شرح الجمل 6/2.

(2) انظر القول في : شرح التسهيل لابن مالك 74/3 ، وشرح الناظم على الألفية 430، وشرح الأشموني على الألفية 216/2 .

(3) انظر : الارتشاف لأبي حيان 181/3 ، والمساعد 191/2 ، والهمع 95/2.

(4) الهمع 95/2.

(5) شرح التسهيل 74/3.

والثاني : أنّ النحويين جوّزوا إعمال اسم الفاعل محوّلاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى دون اللفظ . فدلّ ذلك على أنّ المعوّل عليه في الإعمال هو المعنى لا اللفظ.

والثالث : أنّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل وفيه ما يقرّبه من الاسم ويبعده من شبه الفعل، فيعمل مجروراً ومنوّناً ومضافاً ، وكلّ هذا من خصائص الاسم ولم تبعده من تضمّنه معنى الفعل.

فالأولى تجويز إعماله إذا نعت أو صغّر قياساً على ما سبق ، لأنّ المعنى هو الأهم وذلك منعاً لتشعيب القاعدة النحوية حتى تسير على نسق واحد. ولأنّ هناك من العوامل ما روعي في إعماله المعنى لا اللفظ كأسماء الأفعال، فعملت عمل الأفعال لنيابتها عنها في المعنى ، وكأسماء الشرط فعملت لتضمّنها معنى (إنْ) الشرطية، وغير ذلك.

خامساً: صيغ المبالغة:

إذا أريد المبالغة والتكثير في الفعل حوّل اسم الفاعل العامل عمل فعله المبني للفاعل إلى صيغ المبالغة ، لذا يتحدث العلماء عنها دائماً في كتبهم بعد حديثهم عن اسم الفاعل لأنّها مفرّعة عنه. فهي صورة أخرى مغيّرة عنه بقصد المبالغة والتكثير في الفعل . وحدُّها في الاصطلاح النحوي[1] أنّها الوصف المشتق المحوّل للمبالغة في الفعل والتكثير فيه من صيغة اسم الفاعل الثلاثي المتصرّف إلى فعّال أو مفعال أو فعول أو فَعيل أو فعِل للدلالة على ذات قام به الفعل كاسم الفاعل.

وتعمل صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل المحوّلة عنه عند البصريين وهي على صورتين شأنها في ذلك شأن اسم الفاعل:

(1) انظر : الكتاب 110/1 ، والمقتضب 112/2 ، والأصول 123/1 ، والجمل للزجاجي 92 ، وتذكرة النحاة 315 ، وشرح الشذور لابن هشام 402 ، وشرح الحدود للفاكهي 333. 334 .

الأولى : أن تكون محلاّة بالألف واللاّم فتعمل مطلقاً بشرط قصد الدلالة على المبالغة والتكثير في الفعل ، نحو : جاء الضَّرَّابُ زيداً أمسِ أو الآنَ أو غداً.

والثانية : أن تكون مجردة منها فتعمل بشروط اسم الفاعل المجرد .

والمشهور من صيغ المبالغة العاملة عمل اسم الفاعل خمسة أوزان هي : فَعُول، وفعّال، ومفعال، وفَعِيل، وفعيل[1]. واحتجّ البصريون لإعمالها عمل الفعل بالسماع والقياس. فمن السماع في إعمال (فعّال) قول القلاخ بن حزن المنقري:

أخا الحربِ لبّاساً إليها جلالَها ولسْتُ بولاّج الخوالفِ أعقَلا[2]

فعملت صيغة المبالغة (لبّاساً) عمل اسم الفاعل في نصب المفعول به (جلالها).

ومن إعمال (فَعُول) ما سمع من كلام العرب : (إنّه لضروبٌ رؤوسَ الدارعينَ)[3]. ومن أعمال (مفعال) ما سمع من قول العرب : (إنّه لمنحارٌ بوائكَها)[4].

ومن إعمال (فَعِيل) عند سيبويه قول ساعدة بن جُؤَيّة :

حتى شآها كليلٌ موهنًا عَمِلٌ باتَتْ طِراباً وبات الليلَ لم يَنَمِ[5]

---

(1) انظر : الكتاب 110/1 . وخالف أكثر النحويين سيبويه في إعمال: فَعل، وفعيل. وحجتهم أنهما بناءان موضوعان للذات والهيئة التي يكون عليها الإنسان . انظر : المقتضب 113/2. 114 ، والأصول 123/1 ، وشرح المفصل لابن يعيش 72/6. وأجاز بعضهم إعمالهما وجعلوه قليلاً . انظر : ألفية ابن مالك في النحو والصرف 35، وشرح ابن الناظم على الألفية 427 ، وأوضح المسالك 250/2.

(2) من شواهد : الكتاب 111/1 ، والمقتضب : 112/2 ، وشرحه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه 363/1 ، وهو أيضاً من شواهد الأمالي النحوية لابن الحاجب 57/2.

(3) انظر : المقتضب 113/2.

(4) انظر : الكتاب : 112/1 ، وشرح الرضي على الكافية 732/1.

(5) من شواهد : الكتاب 114/1، والمقتضب : 114/2، وشرح المفصل لابن يعيش 72/6.

فعملت صيغة المبالغة (كليل) عمل اسم الفاعل في نصب المفعول به (موهناً).

ومن إعمال (فَعِل) عند سيبويه قول لبيد بن ربيعة العامريّ:

أو مِسْحَلٌ شنجٌ عضادةَ سمحجٍ بُسراتِه نَدَبٌ لها وكُلُوم[1] فعملت

صيغة المبالغة (شنج) عمل اسم الفاعل في نصب المفعول به (عضادة).

وأمّا القياس: فلأنّ هذه الصيغ محمولة على أصلها المحوّلة عنه وهو اسم الفاعل . وعملت عمل الفعل وإن لم تجر على لفظه لجبر المبالغة في المعنى. فهي فرع اسم الفاعل المشابه للفعل. فقولك: هذا ضرّابٌ زيداً معناه : هذا ضاربٌ زيداً ضرباً كثيراً ، فصيغة المبالغة (ضرّاب) نابت عن اسم الفاعل وأفادت ما يفيده مكرّراً[2].

أمّا الكوفيون فصيغ المبالغة لا تعمل عندهم شيئاً وحجّتهم أنّها زادت على معنى الفعل بالمبالغة إذ لا مبالغة في أفعالها ، وزالت مشابهتا الفعل لفظاً وهي العلة التي عمل اسم الفاعل من أجلها عمل فعله. وخرّجوا المنصوب بعدها بفعل مضمر يفسره صيغة المبالغة المذكورة[3].

وأجاز الفراء إعمال (فَعِل) من صيغ المبالغة ، ولكنّه جعل إعمال اسم الفاعل منها أجود الوجهين وأبينهما في العربية ، كما أجاز إعمال (فعّال) و(فَعُول) منها للضرورة الشعرية[4].

---

(1) ديوان لبيد: 154. وهو من شواهد : الكتاب 112/1 ونسبه إلى عمرو بن أحمر، ومعاني القرآن للفراء 228/3 ، وشرح المفصل لابن يعيش 72/6 ، وشرح الأشموني على الألفية 224/2.

(2) انظر : شرح ابن الناظم على الألفية 426 ، وشرح الرضي على الكافية 735/1 ، والبسيط 1055/2 ، والتصريح 68/2 .

(3) انظر رأيهم في : شرح الجمل لابن عصفور 17/2 ، وشرح الرضي على الكافية 735/1 ، والتصريح 68/2 ، والهمع 97/2 .

(4) انظر معاني القرآن 228/3 .

ورأي البصريين هو المشهور للسماع به، ولأنّ صيغ المبالغة فرع اسم الفاعل الجاري مجرى فعله في العمل . فهي تفيد ما يفيده اسم الفاعل من معنىً مبالغةً فيه للتكثير.

علة إهمال صيغ المبالغة العاملة عمل الفعل:

لم يفصّل العلماء القول في إهمال صيغ المبالغة كما فصّلوا القول في إهمال اسم الفاعل. وذلك لأنّهم اشترطوا لإعمالها ما اشترطوه لإعمال اسم الفاعل. فدلّ على أنّها تهمل إذا فقدت شرطاً من تلك الشروط .

وخالف ابن طاهر (ت 580هـ) وابن خروف (ت 610هـ) في شرط الدلالة على الحال أو الاستقبال فأجازا إعمالها بمعنى المضيّ . وعلّته أنّها لمّا كانت للمبالغة تأكّد فيها المعنى فلزم أن تكون في المعنى أقوى من اسم الفاعل[1].

واستدلّ ابن خروف بقول أبي طالب عمّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم:

بكَيْتُ أخا اللأواءِ يُحمَدُ يومُه كريمٌ ، رؤوسَ الدّارعينَ ضروبُ[2]

فنصبت صيغة المبالغة (ضروب) المفعول به المقدم (رؤوسَ الدارعين) مع دلالتها على المضيّ ، لأنّ هذا نَدْبٌ لميّت وهو زوج أخته ، والندب لا يكون إلاّ بما ثبت ووقع[3].

وردّ ابن عصفور هذا الرأي وخرّج الشاهد على أنّه حكاية حال ماضية[4].

---

(1) انظر : شرح الجمل لابن عصفور 2/23. 24 ، والهمع 2/97 .

(2) من شواهد الكتاب 1/111 ، وشرح المفصل لابن يعيش 6/71 ، وشرح الجمل لابن عصفور 2/18 ، 23 .
واللأواء : الشدة ، والدارعين : جمع دارع وهو لابس الدرع .

(3) شرح الجمل لابن عصفور 2/23. 24 .

(4) المصدر السابق 2/24. وهذا كما تقدم في تخريج اسم الفاعل في قوله تعالى: (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) .

ورده كذلك ابن أبي الربيع ، لأنّ صيغ المبالغة لا تعمل إلاّ في الموضع الذي يعمل فيه اسم الفاعل، لأنّها محوّلة عنه ، ولا يكون الفرع أقوى من الأصل[1].

وتهمل صيغ المبالغة إذا فقدت الدلالة على المبالغة والتكثير. يقول المبرد: (فإن ذَكْرتَ (فَعُولاً) من غير فعل لم يجر مجرى الفعل ، وذلك نحو قولك: هذا رسولٌ. وليس بمنزلة (ضَرُوب)؛ لأنّك تقول: رجلٌ ضاربٌ وضروبٌ لمن يكثر منه الضّرب ، فإذا قلت: رسولٌ لم تُرِدْ به معنى فعل، إنّما تريد أنّ غيره أرسله، والفعلُ منه أرسلَ يُرسلُ، والمفعول مُرسَل ، وليس رسول مكثّراً من مرسل؛ لأنّ رسولاً قد يستقيم أن يكون أُرسل مرَّةً واحدةً ، فليس للمبالغة)[2]. ويقول الفاكهي (ت 972هـ): (وإذا لم تدل [أي صيغ المبالغة] على المبالغة لم تعمل)[3].

سادساً: اسم المفعول:

إذا لم يُسَمّ الفاعل غُيّرت صيغة اسم الفاعل إلى صيغة أخرى مفرّعة عنه هي صيغة اسم المفعول وذلك للدلالة على بناء الفعل لما لم يُسَمّ فاعله ويعرّف النحويون اسم المفعول بأنّه : ما اشتقّ من مصدر فعل ثلاثي أو غيره لمن وقع الفعل الصادر عن غيره عليه للدلالة على حدث ومفعوله[4]. ويعمل اسم المفعول عمل فعله المبني لما لم يُسَمّ فاعله في الحالات التي يعمل فيها اسم الفاعل.

---

(1) البسيط 1057/2 .

(2) المقتضب 116/2 .

(3) شرح الحدود النحوية 334 .

(4) انظر: المفصل 229، وشرح المقدمة الكافية 838/3 ، واللباب 177، وشرح الحدود النحوية للفاكهي 335.

يقول الزمخشري: (وأمره على نحو من أمر اسم الفاعل في إعمال مشاه ومجموعه، واشتراط الزمانيْن والاعتماد)[1].

ويقول ابن مالك:

وكلّ ما قُرّر لاسم فاعل يُعطى اسم مفعولٍ بلا تَفَاضُلِ[2]

ويقول الأزهري بعد ذكر شروط إعماله: (كما مَرَّ في اسم الفاعل حَرفاً بحرف)[3] أي: في جميع الحالات والشروط والأحكام.

وعلة إعماله جريانه على فعله المبني لما لم يُسمّ فاعله في حركاته وسكناته وعدد حروفه. فإذا كان من الثلاثي نحو: مَضْرُوب فهو جارٍ على (يُفْعَلُ) حكماً وتقديراً. وإذا كان من غيره نحو مُكرَم ومُدَحرَج ومنطلَق به ومستخرج منه فهو جارٍ على (يُفْعَل) لفظاً[4]. ومن إعماله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ هود: **103**.

علة إهمال اسم المفعول العامل عمل الفعل:

لم يفصّل النحويون القول في علة إهمال اسم المفعول كما فصّلوا القول في إهمال اسم الفاعل. ولكنّهم ذكروا. كما رأينا. أنّه يثبت لاسم المفعول ما يثبت لاسم الفاعل من الإعمال. فإذا تقرّر هذا ثبت له ما ثبت لاسم الفاعل من الإهمال وذلك عندما يفقد شرطاً من شروط إعماله. وقد ذكرت في الحديث عن علة إهمال اسم الفاعل ما أغنى عن إعادته هنا.

---

(1) المفصل 229.

(2) الألفية 35 ، وانظر : شرح الكافية الشافية 471/1.

(3) التصريح 71/2 . وانظر شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي 114/3 ، وشرح الأنموذج 168.

(4) انظر : شرح المفصل لابن يعيش 80/6.

وذلك لأنّ اسم الفاعل متضمّن معنى الفعل المبني للفاعل ، والأصل في الفعل عند جمهور البصريين أن يكون مبنيًّا للفاعل ، فعمل ، اسم الفاعل عمله في رفع الفاعل نصب الخبر[1]. فإذا لم يُسمّ الفاعل لسبب من الأسباب المعروفة في مظانّها غُيّرت صيغة الفعل إلى المبني للمفعول وغُيّرت صيغة اسم الفاعل إلى صيغة اسم المفعول للدلالة على البناء للمفعول فيعمل عمل الفعل الذي تضمّن معناه . فما اسم المفعول إلاّ صورة مفرّعة عن صورة الفعل الأصلي المبني للفاعل. لذا فقد اتفقت شروط الإعمال ، ووجب الإهمال إذا فُقد أيّ منها . يدلّ على ذلك قول السيوطي: (كهو [أي اسم الفاعل] أيضاً في العمل والشروط والأحكام وفاقاً وخلافاً اسم المفعول)[2].

سابعاً: الصفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدي لواحد:

وحدّها العلماء بأنّها ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدوث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدث ، نحو : حَسَن وظريف[3].

وعلامتها : صحة تحويل إسنادها إلى ضمير موصوفها ، نحو زيدٌ حسنٌ وجهَه، والأصل: زيدٌ حَسَنٌ وجهُه بالرفع فحُوّل الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة عائد على زيد ثم نُصب (وجهَه) على التشبيه بالمفعول به لقصد المبالغة في الوصف فعمّ الوصف زيداً بعد أن كان خاصّاً بوجهه.

والأصل في الصفة المشبّهة أن لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ، ولعدم جريانها في الغالب على المضارع من أفعالها الثلاثية في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات،

(1) انظر التصريح 296/1 .

(2) الهمع 97/2 .

(3) انظر: شرح عمدة الحافظ 685/2 ، وشرح ابن الناظم على الألفية 444، وشرح الأنموذج 168، وشرح الرضي على الكافية 745/1 ، وشرح الحدود النحوية للفاكهي 335.

نحو: حَسَن وظريف ، وفَرِح ، وغضبان[1]. ولكنّها عملت النصب في مفعول به واحد لكونها مأخوذة من فعل قاصر لشبهها باسم الفاعل المتعدي لواحد في كونها صفة، متحملة للضمير، طالبة للاسم بعدها، تذكّر وتؤنث بالتاء ، وتثنى وتجمع بالواو والنون ، وتُحلّى بالألف واللاّم. فلمّا أشبهته من هذه الوجوه عملت عمله ، وهو محمول في العمل على الفعل، فصارت الصفة المشبّهة عاملة لأنّها فرع الفرع في العمل[2].

وتعمل الصفة المشبّهة في الحالات التي يعمل فيها اسم الفاعل المحلّى بالألف واللاّم والمجرد منها. وتخالفه في شرط الدلالة عل الاستقبال ، ويشترط في إعمالها أن لا يراد بها غير الحال عند فريق من النحويين[3] منهم ابن السّراج، والشلوبين (ت 645هـ)، وابن يعيش، وابن مالك. وعلّته أنّها فرع اسم الفاعل في العمل فقصرت عن عملها مراداً بها غير الحال.

---

(1) انظر : الإيضاح العضدي 151/1 ، وللمفصل 230 ، وشرح الرضي على الكافية 747/1، والكواكب الدرية 602/1.

ويرى بعض العلماء أنها تجري عليه نحو : طَاهِر القلبِ فهو جار على (يَطْهُر) وهو قليل. أمّا من الأفعال غير الثلاثية فتجري عليه وجوباً ، نحو : مُنْطَلَق اللسان، ومستقيم الرأي، ومعتدل القامة.

انظر: شرح المقدمة الكافية 840/3 ، وشرح ابن الناظم على الألفية 445، وشرح ابن عقيل على الألفية 133/2.

(2) انظر : الأصول 130/1 ، والإيضاح العضدي 151/1 ، وشرح المفصل لابن يعيش 81/6 ، وشرح الجمل لابن عصفور 25/2 ، وشرح الكافية الشافية 473/1 ، وشرح الرضي على الكافية 747/1 ، والبسيط 1074/2، وتوضيح المقاصد 875/2 .

(3) انظر : الأصول 133/1، وشرح المفصل لابن يعيش 83/6 ، وشرح الكافية الشافية 473/1 ، والهمع 98/2.

ومن شروط إعمالها كذلك أن تكون ظاهرة لا مضمرة ، وأن يكون معمولها المنصوب على التشبيه بالمفعول به سببيًّا لا أجنبيًّا . وعلّته أنّها فرع اسم الفاعل في العمل فقصرت عنه، فلم تعمل في غير سببيّ[1].

ومن شروط[2] إعمالها أن لا يتقدم معمولها الشبيه بالمفعول به عليها، فلا يجوز: زيدٌ الوجَه حسنٌ . بنصب (الوجه) . وعلّته أيضاً أنّها فرع عن فرع فضعفت عن العمل في ما تقدّم عليها . وأن لا يُفْصل بينها وبين معمولها بفاصل سواء الظرف أم عديله أم غيرهما. وزاد الصبّان (ت1206هـ) شرطيْن آخريْن، هما : عدم الوصف قبل العمل، وعدم التصغير.

علة إهمال الصفة المشبّهة العاملة عمل اسم الفاعل:

إذا فقدت الصّفة المشبّهة شرطاً ممّا ذُكر أهملت، وذلك إذا لم تدلّ على الحال ودلت على المضيّ، نحو: زيدٌ حسنٌ الوجْهَ أمسِ، أو دلت على الاستقبال، نحو: زيدٌ حسنٌ الوجْهَ غداً. وهذا عند فريق من النحويين. ومذهب أكثرهم جواز إعمالها مطلقاً من غير شرط زمان من الأزمنة الثلاثة، وعلّته أنّها بمثابة الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان في إعمالها ، فهي موضوعة على معنى الإطلاق فلا يشترط أن تكون بمعنى الحال ، فهي ثابتة في موصوفها إلى أن تقوم قرينة على تخصيصها، نحو :كان هذا حَسَناً فقبُح، أو سيصيرُ حَسَنًا[3].

(1) انظر : شرح ابن عقيل على الألفية 134/2 ، والتصريح 83/2 ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل 36/2 ، وشرح الأشموني على الألفية 248/2 . أما معمولها على غير هذا فيجوز كونه أجنبيًّا .

(2) انظر: شرح الكافية الشافية 473/1، وشح القطر 279، والهمع 97/2، وحاشية الخضري 36/2، وحاشية الصبان 4/3.

(3) انظر : شرح لمقدمة الكافية 841/3 ، وشرح الرضي على الكافية 745/1 ، 746، والهمع 98/2.

ومن علل إهمال الصفة المشبّهة أن تضمر ، فلا يقال : هذا حسنٌ القولَ والفعلَ ، بنصب (الفعلَ) بصفة مشبّهة مقدّرة بل على تقدير فعل تفسّره الصفة المذكورة فيقدر بـ (يُحْسنُ الفعلَ)[1].

وإذا تقدم معمول الصفة المشبّهة الشبيه بالمفعول به عليها أهملت . فلا يقال : زيدٌ الوجهَ حسنٌ . بنصب (الوجَه) ، وعلّته أنّها فرع اسم الفاعل فلا يقوى الفرع إلى درجة الأصل في جواز تقديم معمولاته عليه .

ويتعيّن في معمولها المقدّم الرفع مبتدأً ثانيًا على تقدير : زيدٌ الوجهُ منه حسنٌ[2].

وأجاز بدر الدين بن مالك أن تعمل الصفة المشبّهة في معمولها المتقدم إذا كان جارّاً ومجروراً[3]، نحو قول العرب : زيدٌ بك فَرِحٌ ، وردّه ابن هشام الأنصاري لأنّ المراد بالمعمول الممتنع تقديمه ما عملُها فيه لحقّ الشبه باسم الفاعل وإنّما عملها في الظرف وعديله بما فيها من معنى الفعل فلا يمتنع ذلك[4].

وممّا يؤدي إلى إهمال الصفة المشبّهة الفصل بينها وبين معمولها بفاصل، فمنع الجمهور إعمالها إلاّ للضرورة ، وجعلوا منه قول الحطيئة:

سيرى أُمامُ فإنّ الأكثرين حصًى والأكرمينَ إذا ما ينسبون أبا[5]

---

(1) انظر : ضياء السالك 67/3 .

(2) انظر : حاشية الخضري 36/2 .

(3) شرح ابن الناظم على الألفية 446 .

(4) أوضح المسالك 271/2 .

(5) ديوانه بشرح حمدو طمّلس 21 .

وهو من شواهد الرضي في شرحه على الكافية 708/2 ، واستشهد به على أنّه كان الظاهر أن يقول (آباء) بالجمع، وإنّما وحّد (الأب) لأنّهم كانوا أبناء أب واحد. واستشهد به السيوطي في الهمع 97/2 على الفصل بين الصفة المشبهة ومعمولها ضرورة.

=

ففصل بين الصفة المشبّهة (الأكرمين) ومعمولها المنصوب بها (أبا) وهذا ضرورة عند الجمهور.

ومن علل إهمال الصفة وصفها قبل العمل ، وتصغيرها . ولم يفصّل العلماء القول في هذين الموضعين استغناء بذكرهما في اسم الفاعل ، لأنّها فرعه في العمل فعملت بشروطه . وأيضاً لم يخالف أحدٌ منهم في جواز إعمالها فيهما.

ثامناً: اسم التفضيل:

إذا خالفت الصفة اسم الفاعل فلم تشبهه في كونها لا تؤنث بالتاء ولا تثنى ولا تجمع امتنع حملها عليه في العمل . وذلك الصّفة التي على وزن (أَفْعَل) في التفضيل، وهو: المبنيّ على (أَفْعَل) لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتقّ هو منه[1].

وعلة منع هذه الصفة من التأنيث بالتاء والتثنية والجمع أنّ الأصل في (أفعل) في حال التكير أن يذكر معه (مِنْ) التفضيلية ، فصارت كأنّها من تمامه فلا يُطابَق به صاحبه في ما ذكر بل يلزم حالاً واحدةً مع المفرد بنوعيه ، والمثنى بنوعيه، والجمع بنوعيه[2].

واتفق العلماء على جواز إعمال اسم التفضيل الرفع في الضمير المستتر، ومنعوا إعماله الرفع في الاسم الظاهر إلاّ في لغة ، وعلّلوا ذلك بأنّ شبهه باسم الفاعل ضعيف من قبل أنّه في

=

ويروى (والطيون) بدلاً من (الأكرمين).

(1) انظر : شرح المقدمة الكافية 848/3 ، وشرح الأنموذج 169 ، واللباب 178 ، وشرح الرضي على الكافية 765/1 ، وشرح الشذور للجوجري 723/2 ، والتصريح 100/2، وشرح الحدود النحوية للفاكهي 336 .

(2) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 106/6 .

حال التنكير لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فقَصُر عن رفع الاسم الظاهر ؛ لأنّه ليس له فعل بمعناه ، أي دال على التفضيل[1].

وأجازوا أن يرفع الاسم الظاهر قياساً باطّراد بلا ضعف في اللغة المشهورة في ما عرف عندهم بمسألة الكحل بشروط[2] هي: أن يقع اسم التفضيل بعد نفي أو شبهه وهو النهي أو الاستفهام، وأن يكون مرفوعه أجنبيّاً عن الموصوف، مفضّلاً على نفسه باعتبارين مختلفين ، فباعتبار كونه في عين زيد فاضل، وباعتبار كونه في غيره مفضول ، واقعاً بين ضميرين ثانيهما له، والأوّل للموصوف، وأن يقع اسم التفضيل صفة في المعنى لاسم جنس.

ويستشهد العلماء على إعمال اسم التفضيل الرفع في الاسم الظاهر لتوافر الشروط بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (ما من أيّامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في أيّام العشرِ)[3]. فرفع اسم التفضيل (أحبّ) الاسم الظاهر (الصّوم) لتوافر الشروط. وبقول العرب: (ما رأيْتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ).

وعلة قياسية إعماله في هذه اللغة هي تهيّؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل إيّاه على وجه لا يكون من دونها ، فاسم التفضيل صالح لإحلال فعل بمعناه محلّه ولا يتغيّر المعنى فلو قيل : ما رأيت رجلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ لكان المعنى واحداً[4].

علة إهمال اسم التفضيل العامل:

(1) انظر: شرح المقدمة الكافية 854/3 ، وشرح الأنموذج 169 ، وشرح الكافية الشافية 510/1 .

(2) انظر: الكتاب 31/2 . 32 ، والأصول 29/2 . 30 ، وشرح التسهيل لابن مالك 65/3 ، وشرح الرضي على الكافية 787/1 ، وأوضح المسالك 302/2، والتصريح 106/2 . 107 .

(3) انظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل 296/10 برواية مختلفة .

(4) انظر : شرح التسهيل لابن مالك 67/3 .

يهمل اسم التفضيل ولا يرفع الاسم الظاهر إذا فقد شرطاً ممّا سبق. كأن يقع في الإثبات نحو: رأيْتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ. وعلّته عدم صحة إحلال فعل محلّه دون تغيير المعنى . فلو قيل: رأيت رجلاً يحُسنُ في عينه الكحلُ ، فاتت الدلالة على التفضيل فتغيّر المعنى. لذا وجب إهماله في رفع الاسم الظاهر . ووجب تقديم ما هي له في المعنى وجعله مبتدأ فيقال: رأيْتُ رجلاً الكحلُ أحسنُ في عينه منه في عين زيدٍ[1].

ويهمل اسم التفضيل كذلك إذا جاء على غير اللغة المشهورة بمسألة الكحل . وذلك كما في لغة أخرى حكاها سيبويه عن العرب من قولهم: مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه . بجرّ (أفضلَ) ورفع (أبوه) فاعلاً له[2].

وحكى هذه اللغة يونس بن حبيب (ت **182**هـ) عن ناس من العرب ، ووصفها سيبويه بالرّداءة[3].

وأجازها ابن مالك بقلّة، وضعّفها في رأي آخر له[4]. واتفق معه ابن عقيل[5]، والسيوطي[6]، وهي غير مشهورة عند الرضي[7] وأوجب العلماء إهمال اسم التفضيل في هذه اللغة، وأعربوه خبرًا مقدمًا، والاسم المرفوع بعده مبتدأً مؤخرًا ، والجملة نعت لرجل.

---

(1) انظر : شرح ابن الناظم على الألفية 487 .

(2) انظر : الكتاب 34/2 ، وشرح المفصل لابن يعيش 106/6 ، وشرح التسهيل لابن مالك 65/3 .

(3) الكتاب : 34/2 .

(4) ألفية ابن مالك 40 ، وشرح عمدة الحافظ 771/2 ، وشرح التسهيل 65/3 .

(5) شرحه على الألفية 175/2 .

(6) الهمع 101/2 .

(7) شرحه على الكافية 787/1 .

وعلة إهماله ضعفه عن العمل إذ ليس له فعل بمعناه في الزيادة مفيدًا فائدته في التفضيل واقعًا موقعه[1].

هذه هي الأسماء التي جاءت عاملة في اللغة العربية ثمّ أهملت.

وقد قلّ إهمال الأسماء غيرها، وتبيّن منها بالبحث:

تاسعا: متى الشرطية الجازمة:

وهي اسم موضوع لتعميم الأزمنة ثمّ ضُمِّن ، معنى الشرط ، وصار في موضع نصب على الظرفية الزمانية.

الأصل فيها أن لا تعمل لكونها اسمًا، وإنّما عملت من أجل تضمّنها معنى (إنْ) الشرطية الجازمة، يقول ابن يعيش معلّلاً : (فجميعها [يقصد أسماء الشرط من أسماء وظروف] يجزم ما بعدها من الأفعال المستقبلة كما تجزم (إنْ). وإنّما عملت من أجل تضمّنها معنى (إنْ)، ألا ترى أنّها إذا خرجت عن معنى (إنْ) إلى الاستفهام أو معنى الذي لم تجزم)[2].

فالأصل في العوامل الجازمة لفعلين هو (إنْ) الشرطية لأنّها حرف، وحملت عليها أسماء الشرط. وإن كان الأصل أن لا تعمل لكونها أسماء. لتضمّنها معناها.

وتقتضي هذه العوامل فعلين يسمّى الأول شرطاً . ولا خلاف في أنّه مجزوم بالأداة، ويسمّى الثاني جواباً وجزاءً ، وهو مجزوم بالأداة عند الجمهور؛ لأنّها العاملة في الشرط فعملت في جوابه[3]. ومذهب الخليل وسيبويه[1]، ووافقهما المبرد[2] أنّ الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب، والأول هو المشهور.

---

(1) انظر : المفصل 237 ، والبسيط 1069/2 ، والتصريح 106/2 .

(2) شرح المفصل لابن يعيش 42/7 .

(3) انظر : شرح المفصل لابن يعيش 41/7 ، والتصريح 248/2 ، والهمع 61/2 .

ومن شواهد إعمالها قول الحطيئة:

متى تأتِهِ تعشو إلى ضَوْءِ نَارِه تجدْ خير نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ[3]

فجزمت (متى) الشرطية فعل الشرط (تأتِ) وجوابه وجزاؤه (تجدْ).

علة إهمال (متى) الشرطية الجازمة:

جاءت (متى) غير عاملة الجزم في قول أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها مخاطبة الرسول صلى الله عليه وسلم: (إنَّ أبا بكرٍ رجلٌ أسيفٌ وإنّه متى يقومُ مقامَك رَقَّ)[4] برفع الفعل المضارع (يقومُ) بعد (متى).

وخرّجه العلماء على أوجه: فذهب ابن مالك إلى أنّ (متى) مهملة[5]. وجعل إهمالها شاذًا تارة ، وغريبًا تارة أخرى . وعلة إهمالها تشبيهًا بـ (إذا) الشرطية غير الجازمة .

وذهب ابن هشام الأنصاري إلى أنّ (متى) مهملة وجعله من باب تقارض اللفظين في الأحكام، وهو من مُلح كلام العرب فأهملت (متى) الجازمة حملاً على (إذا) غير الجازمة لدلالتهما على معنى واحد، كما حملت (إذا) على (متى) في عمل الجزم[1] في قول الفرزدق:

=

(1) الكتاب 3/62. 63 .

(2) المقتضب 2/48 .

(3) ديوانه بشرح أبي سعيد السكّري 51 . وهو في الكتاب 3/86 واستشهد به على رفع الفعل المضارع (تعشو) لاعتراضه حالاً بين الشرط والجزاء ، واستشهد به ابن مالك في شرح عمدة الحافظ 1/363 على إعمال (متى) الشرطية الجزم في فعل الشرط (تأتِ) وفي جوابه (تجدْ).

(4) أخرجه البخاري في: كتاب الأذان، باب حد المريض أن يشهد الجماعة 1/122، وفي باب: الرجل يأتم بالإمام ويأتم الناس بالمأموم 1/131 بعبارات مختلفة.

(5) انظر : شرح الكافية الشافية 2/150، وشرح التسهيل 4/82 .

ترفعُ لي خندفٌ واللهُ يرفع لي ناراً ، إذا خمدَتْ نيرانُهم تَقِدِ[2]

فعملت (إذا) الجزم ، فقوله (خمدت) في موضع جزم بدليل جزم جوابها (تقد) .

وهذا ضرورة شعرية فالجزم بها كثير في الشعر عند النحويين[3].

والمشهور هو إعمال (متى) الجزم في فعل الشرط وجوابه ، وما ورد من إهمالها في غير الشعر فهو نادر[4].

=

(1) المغني 518/2.

(2) ديوان الفرزدق بشرح عمر فاروق الطباع 200 ، وهو من شواهد : الكتاب 62/3 ، والمقتضب 55/2 ، وشرح المفصل لابن يعيش 47/7 ، وشرح التسهيل لابن مالك 82/4 .

(3) انظر : الكتاب : 62/3 ، والضرائر لابن عصفور 287 ، والمغني 185 ، وشرح الأشموني على الألفية 252/2.

(4) انظر : شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك 18 .

الخاتمة

عرضت في هذا البحث لعلة إهمال الاسم العامل في النحو العربي، وظهر من خلاله:

1. أن جلّ الأسماء العاملة هي من الأسماء المشتقة كاسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، واسم التفضيل. وقلّ في غيرها من الأسماء الجامدة، كالمصدر، واسم المصدر، و(متى) الشرطية الجازمة.
2. أثب البحث أنّ قضية الأصل والفرع. وهي عماد القياس. وما تستتبعه من تعليل هي محور العمل في هذه الأسماء ، لأنّها أشبهت الفعل. الذي هو أصل العمل. من جهة اللفظ والمعنى . فثبت لها ما ثبت له من عمل الرفع والنصب ، فعملت بالفرعية؛ لأنّ الأصل في الاسم أن لا يعمل وذلك من قبل أنّه يكون معمولاً لا عاملاً.
3. أنّ هذه الأسماء لا تعمل إلاّ بشروط ، وذلك لفرعيتها فضعفت عن العمل فلم تقو عليه ابتداءً، وإذا فقدت شرطاً عادت إلى أصلها وهو الإهمال.
4. أنّ اشتراط العلماء في عمل بعض هذه الأسماء توافر الشبه اللفظي بالفعل المضارع أدى إلى تشعيب القاعدة النحوية ، فقد جاء بعضها عاملاً وهي غير جارية على المضارع من أفعالها لفظاً، فعملت وهي في صيغة الماضي ، كما عملت وهي في صيغ أخرى كالجمع، والتصغير، أو تحويلها إلى صيغة أخرى كالبناء للمفعول، أو البناء للمبالغة، أو للصفة المشبّهة، فحاول العلماء جبر الشبه اللفظي بعلل أخرى اختلفوا فيها وأدّت بهم إلى التأويل والتقدير.

وكان الأجدر حمل العمل على الشبه المعنوي ، لأنّه يطالها في جميع أحوالها، فضلاً عن أنّه هو المعوّل عليه في عمل كثير من العوامل غيرها ، كأسماء الأفعال التي عملت لنيابتها عن الفعل في المعنى، وكالأحرف الناسخة المشبّهة بـ (ليس) التي عملت لتضمّنها معنى (ليس)، وكأسماء الشرط التي عملت لتضمّنها معنى (إنْ) الشرطية. ولا شكّ أنّ هذا الأمر فيه ضبط للقواعد النحوية وعدم تجزئتها وتشعبها.

والحمد لله في الأولى والآخرة.

فهرس المصادر والمراجع

1. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق : طارق الجنابي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى 1407هـ. 1987م.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق: محمد أحمد النحاس، مطبعة المدني ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1409هـ. 1989م .
3. الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة 1970م.
4. الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1985م.
5. ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، محمد بن عبد الله بن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ، د. ت .
6. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر، القاهرة ، د. ت.
7. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، 1980م .
8. الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسيّ ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1996م.
9. الإيضاح في شرح المفصل ، جمال الدين عثمان بن الحاجب ، تحقيق: موسى بناي العليلي، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ ، بغداد ، د. ت.

10. البسيط في شرح الجمل ، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد ، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1986م .

11. التبصرة والتذكرة ، أبو محمد عبد الله بن إسحاق الصيمري ، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، الطبعة الأولى ، 1982م .

12. التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية ، د. ت .

13. تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق : عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1406هـ. 1986م .

14. تفسير البحر المحيط ، أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان ، مطبعة النصر الحديثة، الرياض ، د. ت .

15. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي ، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى، 1422هـ. 2001م .

16. الجمل في النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ ، تحقيق: علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة، 1996م .

17. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت ، 1978م.

18. حاشية الصبّان على شرح الأشموني ، دار الفكر ، بيروت ، د. ت.

19. حجّة القراءات ، لابن زنجلة ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الخامسة ، 1997م .

20. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية، 1984م .

21. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجّار، دار الهدى ، بيروت، د. ت .
22. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1985م .
23. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، شرح عمر فاروق الطبّاع، دار القلم ، بيروت، د.ت .
24. ديوان الحطيئة ، شرح : حمدو طمّاس ، دار المعرفة ، بيروت، الطبعة الثانية ، 1426هـ . 2005م .
25. ديوان الحطيئة ، شرح أبي سعيد السّكّري ، دار صادر ، بيروت، 1401هـ. 1981م .
26. ديوان عمرو بن كلثوم ، تحقيق : عمر فاروق الطبّاع ، دار القلم، بيروت ، د.ت .
27. ديوان الفرزدق ، عمر فاروق الطباع ، دار الأرقم ، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ . 1997م .
28. ديوان لبيد بن ربيعة ، دار صادر ، بيروت ، د. ت.
29. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث، القاهرة ، الطبعة العشرون ، 1980م .
30. شرح أبيات سيبويه ، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار المأمون ، دمشق ، 1979م .
31. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الاتحاد العربي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، د. ت .
32. شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، د. ت .

33. شرح الأنموذج في النحو ، محمد عبد الغني الإردبيلي ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود، دار العلوم ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1411هـ. 1990م .

34. شرح التحفة الوردية ، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر بن الوردي ، تحقيق: عبد الله علي الشلال ، مكتبة الرشد ، الرياض، 1409هـ. 1989م .

35. شرح التسهيل ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، هجر للطباعة ، القاهرة، الطبعة الأولى ، 1990م .

36. شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، د . ت .

37. شرح جمل الزجّاجي ، ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1998م .

38. شرح جمل الزّجّاجي ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : علي محسن عيسى ، عالم الكتب، بيروت ، الطبعة الثانية 1986م .

39. شرح الحدود النحوية ، جمال الدين بن عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق : صالح بن حسين العايد ، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية، 1406هـ . 1986م .

40. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، الدار القومية ، القاهرة، 1384هـ. 1964م .

41. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، القسم الأول ، تحقيق : حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، 1414هـ. 1993م.

42. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني ، تحقيق : يحيى بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، الطبعة الأولى، 1417هـ. 1996م.

43. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة، د.ت.

44. شرح شذور الذهب ، محمد بن عبد المنعم الجوجري ، تحقيق : نواف بن جزاء الحارثي، مطبوعات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى، 1424هـ. 2004م.

45. شرح شواهد المغني ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تعليق: أحمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربي، د. ت.

46. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1977م.

47. شرح قطر الندى وبلّ الصدى ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة، الطبعة الحادية عشرة، 1383هـ. 1963م.

48. شرح الكافية الشافية ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك، تحقيق: علي محمد معوّض ، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ. 2000م.

49. شرح المعلقات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني، دار القلم، بيروت، د.ت.

50. شرح المفصّل في صنعة الإعراب ، الموسوم بالتخمير ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، الطبعة الأولى ، 1990م.

51. شرح المفصّل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، عالم الكتب، بيروت ، د.ت.

52. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1418هـ. 1997م.

53. شرح ملحة الإعراب ، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، تحقيق: أحمد محمد قاسم ، دار التراث الأولى، الطبعة الثالثة، 1417هـ. 1997م.

54. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي النحوي، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب، بيروت ، د.ت .

55. صحيح البخاري بحاشية السندي، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار المعرفة، بيروت ، د. ت .

56. الضرائر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، الطبعة الأولى ، 1980م .

57. ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبد العزيز النجار ، مطبعة السعادة، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1393هـ. 1973م .

58. علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، تحقيق: محمود جاسم درويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ. 1999م .

59. الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الهيئة العامة للكتاب ، الطبعة الثانية، 1977م .

60. الكواكب الدريّة ، شرح محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل على متممة الآجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الخامسة، 1416هـ. 1996م .

61. اللباب في علم الإعراب ، للإسفرائيني ، تحقيق : شوقي المعري ، مكتبة لبنان ، بيروت، الطبعة الأولى ، 1996م .

62. لسان العرب ، ابن منظور ، تعليق : علي شيري ، دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية 1992م.

63. اللّمحة في شرح الملحة ، محمد بن الحسن الصايغ ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطبعة الأولى ، 1424هـ. 2004م ، مطبوعات الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة.

64. المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1402هـ. 1982م .

65. المستقصى في أمثال العرب ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1408هـ. 1987م .

66. مسند الإمام أحمد بن حنبل ، بيت الأفكار الدولية ، 1998م .

67. معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت، الطبعة الثانية، 1980م .

68. معجم البلدان ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د. ت .

69. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين عبد الله بن يوسف أحمد بن هشام الأنصاري ، تحقيق : حسن حمد ، وإميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ، 1418هـ. 1998م.

70. المفصل في علم العربية ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل ، بيروت، د.ت.

71. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى، 1426هـ. 2005م .

72. المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد ، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ، 1407هـ. 1987م.

73. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة، د. ت.

74. همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت، د . ت .

75. الوصف المشتقّ في القرآن الكريم ، عبد الله بن حمد بن عبد الله الدايل، مكتبة التوبة، الطبعة الأولى ، 1417هـ. 1996م.

فهرس الموضوعات

المقدمة: الإهمال وما يرادفه من مصطلحات 517
علة إهمال الاسم العامل في النحو العربي 518
الأسماء العاملة عمل الفعل وعلة إهمالها 519
أولاً : المبتدأ الوصف المعتمد على استفهام أو نفي 519
ثانياً : المصدر 525
ثالثاً : اسم المصدر 535
رابعاً : اسم الفاعل 536
خامساً : صيغ المبالغة 548
سادساً : اسم المفعول 552
سابعاً : الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد 554
ثامناً : اسم التفضيل 557
تاسعا: متى الشرطية الجازمة 560

الخاتمة 563
فهرس المصادر والمراجع 564
فهرس الموضوعات 572